



# الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي  
الشهير بإمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلبي الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي الشافعي

المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الطبعة الثالثة :-

١٣٧٤ هـ بمصر ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة :-

يكم صفر المظفر ١٤١٩ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندامرابر ديش. الهند



# الورقات في أصول الفقه

تأليف

الإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي

الشهيد بآراء الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ

## وعليه شرح

العلامة جلال الدين محمد بن أحمد الحلي الشافعي

المتوفى سنة ٨٦٤ هـ

## وحاشية

المحقق الشيخ أحمد بن محمد الدميض الشافعي

المتوفى سنة ١١١٧ هـ

الصعة الثالثة

٣٧٤ هـ بعد ١٩٥٥ م

الطبعة الرابعة

يكم صفر المظفر ١٤١٩ = ١٩٩٨ م

مركز توعية الفقه الإسلامي

حيدرآباد - اندما براديش - الهند

فاعتبروا يا أولى الأبصار  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم أطيب الأسيول . وطهر فروجه وحصه بالكتاب  
المرز المعجز للعقول . وآناه حوامه الكلم فهي سنة المراد . ومن أحكام الشريعة وباعلمها السعادة  
دينا وأخرى . وأنشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهاده من بعد صحيح الأعمال ، وأداء  
العرص والدروب وساطى في معيشة الحلال ، وأحب فاسد الأمور ومكروهاها وأمنع من الحرام  
فاسد الحرام ، وادعاه من حياء مولاه بالإكرام ، وأنشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الخاتم على  
التعفة في الدن ، المؤيد بالدلائل القطعية وواسحات الراهن صلى الله عليه وسلم وعلى آله المطهرين  
من الأدناس ، وصحابة المحمدين على الحق وكان إجماعهم من أعظم الدلالة مع الاستصحاب والناس  
وبعد : فهذه مائة وثلاثون ورقة وعشرات أطعمه لشيخنا علامه عصره وفريد عصره الشيخ « أحمد  
ابن محمد الدماطي » الشافعي معقوله الله الحرام مكة المكرمة بمعهده امة بآدمه واليه ان على شرح  
ورقات أبي المصطفى إمام الحرمين للشيخ خلال الدين المحلى « نزل الله عليهما سبحانه رحمة وتسكينه  
مخوذة حبه حرد بها تأمره من حظه بها منسجحه حتى قراءته الشرح المذكور لجمع هذه الطلبة  
المسجد الحرام . فخوات محمد الله سبحانه مطولة بمصرقة مقيمة معبرة . وأسأل الله أن يجمعها كما يجمع  
أصلها وأن يجعل عملها الصالح لوجه الكرم إياه حوادره ووف رحيم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)  
أي بكل اسم من أسماء الذات الأعلى للوصف كمال الإيعام أو إرادته ذلك شدي أو وإمامه بسمه  
أو مسميها ، وأدبر على المسئلة لحصول الحمد بها فاتها بضم بسمه المحمل إليه تعالى على الوجه  
المخصوص ، وأمنع بها لأنها من أنواع الثناء وحمد الفضلاء ولهذا اكتفى الإمام البخاري في أول  
صححه ، ورك السلاء احصارا ، وعمل أنه أتى بها لفظا والحاصل أن الذي جمع المسئلة واحمداه  
والشاهد ذكر الله تعالى وقد حصل بالمسئلة (قوله فهذه) إن كانت الخطبة قبل الألف فالإشارة  
إلى ما في الدهن أي بمفصل هذا المحمل ورفات ، وإن كانت بعد الألف فإما أن يكون إلى ما في الدهن  
أو إلى ما في الخارج أي القوش (قوله ورفات) صغها الإمام العالم العلامة أبو المصطفى عبد الملك بن  
يوسف بن محمد الحنفي العراقي الشافعي ، ولد سنة تسع عشرة وأربعمائة حاوره عكده وادسه مع سبعين  
سنة وجمع طرق الشافعي ثم عاد إلى مسانور حتى له الورور مطام الدن الدرسة النظامية فخطبها  
وحلس للوعظ والمداطرة ، ومات سنة ثمان وسبعين وأربعمائة بمصره نحو سبع وخمسين سنة ، وأغلقت  
الأسواق يوم موته وكانت تلامذه يومئذ قريبا من أربعمائة ، وبسبب للخرمين لمخاورته بها كذا  
في الشواقي على عهد السلام ، وفي حاشية شجاعة على كفاية العوام ولعب بذلك أي إمام الحرمين لا محصار إبقاء  
الحرم المكي والدين فيه ثم إن قوله ورفات منه محار علاقته المخاورة وهو على تقدير مضاف أي ذات  
ورقات (قوله قليلة) هذه من كلام الشارح وهو الامام العالم العلامة شمس الاسلام معي الأنام ومقية  
العلاء الأعلام خلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعي ، ولد سنة إحدى وتسعين وسبعائة . ومات أول يوم  
من سنة أربع وسبعين وأربعمائة بمصره نحو أربع وسبعين سنة ، وإما صرح بقوله فليله مع فهمه من

الرحمن الرحيم  
(هذه ورفات)

( تشمل على معرفة فصول من أصول الفقه ) يسميها المتدعي وغيره ( ٣ ) ( وذلك ) أي لفظ أصول

الفقه مؤلف من حرمين  
معددين من الأفراد المعامل  
للكرك لا الجمع والمؤلف  
يعرف بمعرفة ما ألف منه  
( فالرسل ) الذي هو معد  
الجزء الأول ، وما يسمى عليه  
غيره ) تأصل الحداد أي  
تدنيه وأصل التحريم أي  
طرد في التنازل في الأرض  
( والعرض ) الذي هو معامل  
الأصل ( ما يبيع على يده )  
لرفع الشجرة لأصلها  
ودرع الفقه لأصوله  
( والعلة ) الذي هو الجزء  
الذي يقع على معنى ، وهو  
الفهم ومعنى حرمة  
( معرفة الأحكام الشرعية )  
التي طرحتها الأحكام  
العلم بأن الله في أوجه  
واحدة وأخرى  
وأن الله من الليل شرع  
في سوره من أنزلها  
واحدة في أن الصلوة  
واحدة في الحلي الصانع  
الفصل بمنعل بوجه  
ومع ذلك من  
الخلاص ، خلاص ما ليس  
طريقه الاجتهاد كالعلماء  
الصلة ات الجنس واحد  
الربا محرم ومع ذلك من  
المسائل العظيمة فلا يسمي  
فقهيا فالمعرفة هنا العلم بمعنى  
الطن ( والأحكام ) المرادة

جميع الفقه بنسبها للمتدعي ولثلاث يومه حروجه عنه ؛ قد يستعمل لكثرة ( قوله تشمل على معرفة )  
صفة أو حوتان أو استيفاء أي عموي أو تسليم ( قوله فصول ) أي أنواع من المسائل وسمى كل  
نوع صلا لا يفصله عن غيره ( قوله من أصول الفقه ) صفة لفصول أي كائنة ملا لفصول من حمله  
أصول الفقه أي من الفن المسمى بهذا الاسم والمراد بها الأدلة السبعة من الكتاب والسنة والإجماع  
من حيث إثبات الأحكام بها بطريق الاجتهاد ( قوله يسميها المتدعي وغيره ) اسماع المتدعي بها يكون  
تأصله واسع غيره يستدكر ماعده أو يجمعه أصول المتدعي المتدعي في هذه عبارات محسنة  
قوله إلى الذي ( قوله أي لفظ أصول الفقه ) من به زائنا إله لفظ أصول الفقه معرفة الاحكام  
مؤلف والتأليف كالتأليف من خواص الألفاظ وحده فقه اسم لأنه ذكر أصول الفقه بمعنى  
الفن ثم عاد عليه اسم الاشارة على اللفظ ( قوله مؤلف ) أي بحسب العمل والإقتدار إليه ، لأنه  
لفظ على الفن لمخصوص ( قوله من حرام الخ ) فيه نظر لأن له حرما آخر وهو السورة أعني إسماع  
الأول لا إلى خمسة أصول لفقه أداته من حيث هي أدلة ، وتكون بأنه تركه إسماعله فقه على المتدعي  
والإسماعله من به ( قوله من يقرأ المعامل للتركيب ) دفع به بهال وصف الحرمان بالافرد  
صحح لفظه الأول بأنه جمع لا مفرد وحاصل الدفع أن المعددين المتوسقين من الأفراد المعامل  
للكرك ومع عدم دلالة اللفظ على حرمة معناه فصدق بالجمع وغيره لأمس الأفراد المعامل للحكم أي  
دلالة وسمي بالجمع لأنه يحسن التوهم ونظري المفرد على معاني الجملة وعلى معاني المفرد ، والزم  
به ، قوله من به فقه حرام الصلة على غير المتوسقين ولم يرد حرما على المتدعي  
الركوعي ، ما يسمى عليه غيره أي يسمي محسوس أو معتقوك وكذلك قوله ما يبيع على غيره ( قوله ودفع  
الفقه ) من به ، الأول أو الأعم إلى الأحسن ( قوله لأصوله ) هي الأدلة الاحتمالية أو الأدلة مطلقة ( قوله  
وهو السهم ) لما دق وغيره ، وفيه استلزام فلا يقال فقه أن السهم فوقه حال فقه كهم وزنا  
ومعنى وضعه لفتح ادسوقه في الفقه وهذه لذكره إذا صار الفقه له سحبة ( قوله هو معرفة الأحكام  
الشرعية ) أي التمييز بينها ، يكون عده مدله بعدد سها على يحصل التصديق تأتي حكم أراء  
وإنه ذكر حذرا ، فعل كالامام مالك حذر مثل ( قوله التي طرحتها ) أي طرحتها وطهورها صفة  
لمعرفة وقوله الاجتهاد هو التلويح في نوع التمسر وقوله كالمعلم أي كسنة العلم ( قوله في مال الصبي )  
أي أو يصدره بل لفظ النبي تشمل الصفة كما بعد الاسموى عن الفقه ( قوله في الحلي المباح ) أي كالحلي  
امراه لاسرى فيه مخالف الحرام كالحلي ، لاستعماله والمكروه كسنة إياه كسنة الحاجة أو صغيره  
لذبة ( قوله معنى الطن ) هو السدس الرابع والاضافة خفيفة ولا إشكال في استعمالها في التمسر  
هذا المعنى ، إما أنها حقيقته عرفية من دثر وإدلائها بخار مشهور لهم أو علمية واضحة وهي التمسيد  
محصولها عن الاجتهاد لأنه إنما بعد الطن وإنما قال بالمعرفة العلم بمعنى الطن ولم يقل بالمعرفة بمعنى  
الطن لأنه لا يشترط إطلاؤها بمعنى الطن خلاف العلم ( قوله والأحكام المرادة فيما ذكر سمة ) أي في التعريف  
المتعمد وأظهر في محل الاخبار إيساها للمتدعي ( قوله سمة ) فيه أن الفقه منه إلا أن يؤول كلامه  
بأن المراد أن هذه السمة من حمله الأحكام المرادة وإنما أضعف من الأحكام التكليفية خلاف  
الأولى حرما على طريقه المتعمد الذي يذنبه ، وأما المتأخرون المتفقون له فقالوا المطلوب تركه  
طلبا غير حرام إن ثبت بهي مقصود فهو المكروه وإن ثبت بهي غير مقصود أي مستفاد من الأمر

فما ذكر ( صفة الواجب والمدبوع والمباح والمحذور والمكروه والصحيح والفاقد ) فالفقه العلم الواجب والمدبوع إلى آخر  
السمة أي بأن هذا الفعل واجب وهذا مندوب وهذا مباح وهكذا إلى آخر السمة .

وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره ويجوز أن يزيد ويترتب العقاب على تركه كاعتربه غيره فلا ينافي العفو (والمندوب) من حيث وصفه بالندب (مايثاب على فعله ولا يعاقب على تركه ، والمباح) من حيث وصفه بالإباحة (مالا يثاب على فعله) وتركه (ولا يعاقب على تركه) وفعله أى مالا يتعلق بكل من فعله وتركه نواب ولا عقاب (والمخطور) من حيث وصفه بالمخطر أى الحرمة (مايثاب على تركه) امثالا (ويعاقب على فعله) والمكروه) من حيث وصفه بالكراهة (مايثاب على تركه) امثالا (ولا يعاقب على فعله. والصحيح) من حيث وصفه بالصحة (ما يتعلق به النفوذ ويعتد به) بأن استجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة (والباطل) من حيث وصفه بالبطان (ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به) بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعا عقدا كان أو عبادة والمقد يتصف بالنفوذ والاعتداد والعبادة تنصف بالاعتداد فقط اصطلاحا (والفقه) بالمعنى الشرعى (أخص من العلم) لصدق العلم بالحق وغيره فكل فقه علم وليس كل علم فقه (والعلم معرفة العلوم) أى إدراك ما من شأنه أن يعلم

بضده فهو خلاف الأولى (قوله فالواجب مايثاب الخ) أى قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً وسواء كان واجبا عينياً أو كفاثياً (قوله من حيث وصفه بالوجوب) هى حيثية تقيد لاحثية تعليل كقولك البار من حيث إما حارة تسخن أى لا ياعتل وصفه بالصحة أو البطان ومنه يعلم أن هذه الأقسام متداخلة لامتباينة كصلاة الفرض في محل مفسوب أو في الحمام مثلاً ولا منافاة بين الإثابة والمعاقبة لأهما باعتبارين مختلفين (قوله مع العفو عن غيره) لا يقال إن ترك مفرد مضاف وهو من صيغ العموم لجواز حمل إضافته على الجنس أو العهد الذهني (قوله والمندوب) أى المندوب إليه أى المدعو إليه فقيه الحذف والإيصال وأورد على التعريف الأذان فإنه إذا أطبق أهل البلد على تركه قولوا وعوقبوا في الدار الآخرة. وأجيب بأنه من حيث التهاون بالدين لاسماً شعاره الظاهرة (قوله والمباح) ويسمى أيضاً جائزاً وحلالاً (قوله أى مالا يتعلق الخ) إنما قال ذلك لرد ما قيل إن كلا من الإثابة والمعاقبة على كل من فعل المباح وتركه أمر جائز إذ له تعالى أن يفعل ما يشاء حتى إثابة العاصي وتعذيب الطائع فلا يصح نفي واحدة من الإثابة والمعاقبة أفاده سم (قوله والمخطور) ويسمى حراماً ومعصية وذنباً ومزجوراً عنه ومتوعداً عليه أى من الشارع ويسمى حجراً أيضاً في الصحاح الحظر الحجر وهو خلاف الإباحة والمخطور المحرم (قوله امثالاً) بأن كف نفسه عنه لداعى نهى الشرع وإنما قيد به احترازاً عن تركه لنحو خوف من مخلوق أو حياء منه أو عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا إن تركه بلا قصد شئ\* (قوله ويعاقب على فعله) أى يقع العقاب في الآخرة عدلاً على فعله بلا عذر ، قال في الجوهرة :

فان يثابا فيمحض الفضل وإن يعذب فيمحض العدل

(قوله مع العفو عن غيره) ولا ينافيه أن فعل مفرد مضاف لمعرفة فيعم لأنه يحاج بمثل ما تقدم من أن الإضافة للجنس أو للعهد الذهني (قوله ويترتب العقاب) أى استحقاقه على فعله بأن ينتهض فعله سبباً للعقاب بمعنى أن من فعله بلا عذر استحق العقاب ولا يلزم من استحقاقه وجوده بالفعل ألا ترى أنك تقول زيد يستحق القضاء أو الافتاء أو التدريس مع أنه ليس منلبساً بواحد منها (قوله والمكروه) شملت العبارة ما كان طلب تركه لنهى مخصوص وما كان نهى غير مخصوص كاللهي عن ترك التدوبات المستفاد من أوامرها وهو أصل الاصطلاح الأصولي وإن خالف بعض متأخري الفقهاء ومنهم اللصنف فخصوا المكروه بالأول ومموا الثاني خلاف الأولى (قوله والصحيح) هو لغة السليم (قوله النفوذ) هو بالمعجمة من نفوذ السهم وهو بلوغ المقصود من الرمي أى بأن يوصف بالنفوذ ويصح اصطلاحاً أن يقال إنه نافذ (قوله ويعتد به) بأن يوصف بالاعتداد ويصح اصطلاحاً أن يقال إنه معتد به فإذا قيل هذا البيع صحيح أى نافذ ومعتد به ويترتب عليه حل الانتفاع بالبيع وهذا النكاح صحيح أى يترتب عليه حل الاستمتاع من وطء ومقدماته (قوله عقداً كان الخ) والعبرة في العبادة بظن المكلف فلو صلى على اعتقاده أنه متطهر فبان محدثاً فالصلاة صحيحة وإن لزم القضاء والعبرة في المعاملة بحسب الواقع فلو باع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً صح البيع (قوله والباطل) هو لغة الذاهب وهو والفاسد سواء إلا في صور منها الحج فإنه يبطل بالردة ويخرج منه ويفسد بالوطء ويلزمه إتمامه (قوله اصطلاحاً) أى بحسب اصطلاح أهل التسرع أو بعضهم وقضيته صحة وصف العبادة بالنفوذ أيضاً لغة (قوله وليس كل علم فقها) أى فالنسبة حينئذ للعموم والخصوص المطلق كما بين الإنسان والحيوان ويقال أيضاً كل فقيه عالم وليس كل عالم فقيهاً إذ القاعدة أنه كلما وجد الأخص وجد الأعم ولا عكس كما لا يخفى (قوله والعلم معرفة العلوم) فيه دور لأن المعلوم مشتق من العلم ولا يعرف المعلوم إلا بعد معرفته ولا يعرف العلم إلا بعد معرفة العلوم لأنه أخذ في تعريفه

كادراك الإنسان بأنه  
حيوان ناطق ( والجهل  
تصور الشيء ) أي إدراكه  
( على خلاف ماهو به في  
الواقع ) كادراك الفلاسفة  
أن العالم وهو ماسوى الله  
تعالى قديم وبعضهم وصف  
هذا الجهل بالركب وجعل  
البسيط عدم العلم بالشيء  
كعدم علمنا بما تحت  
الأرضين وبما في بطون  
النهار وعلى مذكره  
المصف لا يسمى هذا  
جهلا ( والعلم الضروري ما  
لا يقع عن بطور استدلال )  
كالعلم الواقع بإحدى  
الحواس الخمس الظاهرة  
وهي السمع والبصر والشم  
والذوق فانه يحصل  
بمجرد الإحساس بها من  
غير نظر واستدلال  
( وأما العلم المكتسب  
فهو الموقوف على النظر  
والاستدلال ) كالعلم بأن  
العالم حادث فانه موقوف  
على النظر في العالم وما  
نشاهده فيه من التغير  
فيتنقل من تصويره إلى  
حدوثه ( والظهر هو الفكر  
في حال المنظور فيه ) ليؤدي  
إلى المطلوب ( والاستدلال  
طلب الدليل ) ليؤدي إلى  
المطلوب فيؤدي النظر  
والاستدلال واحد وجمع  
المصنف بينهما في الانبئات

وأشار الشارح إلى جوابه بقوله : أي إدراك مامن شأنه أن يعلم . وحاصله أن الإبراد المذكور مبنى على أن المراد بالعلوم بالعلم وليس كذلك بل المراد به المعلوم بالإمكان كذا في الحاشية ( قوله على ماهو به ) أي على الوجه الذي هو أي مامن شأنه أن يعلم ملتبس به أي بذلك الوجه في الواقع ، والواقع قبل هو علم الله تعالى ، وقبل اللوح المحفوظ ، وقبل غير ذلك ( قوله كادراك الإنسان الخ ) أي وكادراك الفرس بأنه حيوان صاهل وكادراك الحيوان بأنه جسم نام متحرك بالإرادة ( قوله والجهل تصور الشيء ) ما أحسن قوله في تعريف العلم معرفة وهنا في الجهل تصور فانه لبس بمعرفة أسلا وإنما هو حصول شيء في الذهن ( قوله على خلاف ما ) أي على حال ووصف يخالف للحال والوصف الذي هو أي ذلك الشيء ملتبس به في الواقع ( قوله قديم ) أي بذاته وصفاته أو بذاته دون صفاته وتفصله عندهم وقد كفروا بتلك العقيدة ( قوله وبعضهم ) أي الأصوليين أو العلماء ( قوله بالركب ) إنما كان مركبا لأنه جاهل بالحكم وجاهل بأنه جاهل . ولذلك قيل :

جهلت وما تدري بأنتك جاهل ومن لي بأنت تدري بأنتك لا تدري

ومنه قوله : قال حمار الحكيم يوما لو أسف الدهر كنت أركب

لأنني جاهل بسط وصاحي جاهل مركب

( قوله عدم العلم بالشيء ) فضته انصاف الحماد والبهمة بالجهل وليس كذلك فمن ثم زاد بعضهم عما من شأنه العلم ( قوله وعلى ماد كره المصنف لاسمى هذا جهلا ) أي العلم بالشيء جهلا إذ لا يصدق عليه تصور الشيء لا تنقاه تنسوره مطلقا وأنه أعلم ( قوله مامن يقع ) أي علم لم يقع الخ فلا يقال التعريف غير مانع لساو له التقليد مع أنه ليس علما ومعناه ان النفس أدركته بمجرد التوجه إليه كالعلم بأن الكتل أعظم من الحرة أو بالحواس الظاهرة وإن توقف على حدس أو تجربة فالأول كالعلم بأن نور القمر مستعاد من نور الشمس والثاني كالعلم بأن السموميا مسهلة أو توقف على وجدان كالعلم بأن فلان جوعا أو عطشا أو تواتر كالعلم بوجود مكة ( قوله عن نظر واستدلال ) وإن توقف على شيء آخر كالإصغاء وتقليب الحديقة ( قوله بإحدى الحواس ) أي بسبب إحدى الحواس أي العلم الحاصل للنفس بإحدى الخ لأن المدرك للأكذابات والجزئيات هو النفس والحواس جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة ( قوله فانه يحصل ) أي العلم الواقع ( قوله وأما العلم المكتسب الخ ) دفع زيادة أما توهم عطف العلم المكتسب على مدخول كاف التثنية تأمل ( قوله بأن العالم ) هو ماسوى الله وصفاته من حواهر وأعراض وقوله حادث أي حدوبا زمانيا أي مسبوقا وجوده بعده ( قوله من التغير ) كزوال الحركة بطور السكون والظلمة بطور الضوء وعكس ذلك ( قوله هو الفكر الخ ) الفكر حركة النفس في العقولات وأما حركتها في المحسوسات فتخييل ( قوله لبؤدى ) أي لأجل أن يؤدي ذلك الفكر ( قوله إلى المطلوب ) أي من علم أو ظن ( قوله وجمع المصنف بينهما في الانبئات الخ ) وقدم ذكر الانبئات على النبي لأن الانبئات أشرف وعكس المصنف لأن النبي من توابيع الضرورى وعن الأشرف من المكتسب إذ هو أقوى منه وأبعد عن الخطأ ( قوله هو المرشد الخ ) اعلم أن المرشد يطلق حقيقة على الناصب لما يرشد به ويطلق مجازا على مابه الإرشاد وهو المراد هنا بدليل قوله لأنه علامة عليه فيجئذ يقال قد أدخل المجاز في التعريف وهو لا يجوز . ومجاب بأن تعريف الدليل بما ذكر عقب تعريف الاستدلال يطلب الدليل قرية على إرادة معنى المرشد المجازي إذ هو المناسب لمعنى الاستدلال المذكور كذا في سم ( قوله أحدها أظهر من الآخر ) يفيد أن كلا منهما ظاهر لكن أحدها أظهر فخرج به تجوز بقاء البحر بحاله وانقلابه دما مثلا إذ كل منهما جائز الوقوع عقلا وأحدهما وهو بقاء محاله أظهر مع أن ذلك ليس من

والنبي تأكيد ( والدليل هو الرشد إلى المطلوب ) لأنه علامة عليه ( والظن تجوز أمرين أحدهما أظهر من الآخر )



عند المحور (والشك تجوز الأمرين لامرية لأحدهما على الآخر) عند المحور فالتردد في قيام زيد ونفيه على السواء شك ومع رجحان الثبوت والانساء على (وأصول الفقه) (٦) أي الذي وضع فيه هذه الورقات (طرقه) أي طرق الفقه (على سبيل

قبل الظن لأن النقاء محال معلوم لعاديا والافتلاب حتى عند العمل في مجاري العادات وخريف الظن بما ذكر تعرف باللام إذ الظن هو الإدراك الراجح لأحد الأمرين للمزوم للتحور وأسقط المصنف تعريف الوهم وهو الإدراك المقابل للظن (قوله عند المحور) سواء وافق الواقع أم لا (قوله والشك تجوز الأمرين) هما طرفا الممكن كوجود زيد وعدم وجوده (قوله وأصول الفقه) أي الفن المسمى بهذا اللقب المشعر بمدحه بانتفاء الفقه عليه (قوله الذي وضع فيه هذه الورقات) أي حمل نسب بيانه هذه الورقات التي هي الألفاظ المحصورة الدالة على المعاني المحصورة (قوله أي طرق الفقه) فيه عود الضمير على جزء العلم وهو كالرأي من زيد لامي له فلا يصح عود الضمير عليه. وأحب أن عود الضمير عليه باعتبار المعنى الأصلي الإضافي فيه استخدام (قوله على سبيل الاحمال) حال من طرق أي كاتبة تلك الطرق على صفة هي إحمالها وعدم تعيينها وتلك مثله بمطلق الأمر والهي وفعل الذي صلى الله عليه وسلم أي كنهه للمطلقات عن التقييد عامور به معين ومهي عنه معين وهكذا (قوله بأنها ححيح) أي صبح الاحتجاج والاستدلال بكل منها بشرطه (قوله وغير ذلك) كالعلم والحاس والمطلق والمقيد وهو معطوف على مطلق الأمر ومن الغير إفرازه صلى الله عليه وسلم على قول أو فعل (قوله مع بيان ما يتعلق به) متعلق بيساقي وفيه ماقي ما يتعلق بما قبله من الأمر والهي أيضا بخلاف طريقة على سبيل التفصيل أي على سبيل وصفة هي تفصيل متعلقها وتضمنها (قوله كما أخرجه الشخان) أي رواه أي الصلاة بتأويلها بالمذكور أو العمل أو كونه صلى فيها فمرجع الضمير مايقهم من المقام (قوله مثلا بمثل) أي مقابلا بمثل أي متماثلين بأن يماثل أحدهما الآخر في المقدار باعتبار الكيل (قوله بدا بيد) أي مقبوضين للعادس أو وارثها أو كليهما بمجلس العقد قبل التعرق منه وقبل تعارها سحر أرمنا العقد والحلول لارم للتفاحس في المجلس عالا (قوله لم يشك) المراد بالشك مطلق التردد باستواء أو رجحان (قوله تمثيلا) أي لأجل تمثيل القواعد وإيضاحها للأجل أنها منه (قوله وكيفية الاستدلال بها) بالرفع عطف على طرق (قوله من حيث تفصيلها) أي تعيينها وتعلقها بحكم معين (قوله عند عارضها) أي في إعادة الأحكام وإنما وقع التعارض فيها لكونها ظنية في تلك الافادة بخلاف القطعيات لايقع فيها تعارض (قوله وغير ذلك) أي كتنظيم المبين على الحمل بأن يعمل تصيرا للحمل. ولما ترك المصنف من أصول الفقه صفات المجتهد أي المسائل التضعية لبيانها به الشارح عليها بقوله: وكيفية الاستدلال بها الخ. ويحاج عنه بأنه تركها بناء على أنها ليست من أصول الفقه كما قيل به (قوله تمر إلى صفات الخ) أي مايشترط فيه من الصفات لتوقف الاستدلال على المستدل وعدم تأهل كل أحد لذلك (قوله وأبواب أصول الفقه الخ) إن جعل مسمى الكتب والأبواب والفصول الألفاظ المحصورة كما هو مختار المحققين فالتقدير هنا ومضمون أبواب أصول الفقه أو أبواب أصول الفقه عبارات أقسام فطاق الحيز المبتدأ وفي عدة أقسام الكلام منها ملبس أو أراد بها ما يشمل توابعها وإلا فأقسام الكلام خارجة عن مسمى الفن (قوله الكلام) المراد منه قرصة مايا في المعطى لاالنمى لأن بحث الأصول في المعطى لاالنمى وهو حقيقة فيهما عند المحققين (قوله ويذكره) أي في الكلام على العام والخاص (قوله المطلق والقيدي) أي لماسبتها لهما حتى إنها باب واحد وقصده دفع الاعتراض على المصنف في إسقاطهما (قوله وسياقي)

الإجمال) كمطلق الأمر والهي وفعل الذي صلى الله عليه وسلم والإجماع والعساس والاستصحاب من حيث البحث عن أولها بأنه للوجوب والثاني أنه للحرمة والثالث بأنها ححيح وعبر ذلك بما ساقى مع ما يتعلق به، بخلاف طرقة على سبيل التفصيل نحو «أقموا الصلاة» ولا يعرفوا الصلاة» صلواته عليه في الصلوة كما أخرجه الشخان والإجماع على أن ليس الأمر السادس مع بيت الصلوة حيث لا معنى لها وقياس البر على الأثر في إصباح سم بعض سمس إلا مثلا بمثل بدا بيد كما رواه مسلم واستصحاب الظاهر لم يشك في معانيها فليست من أصول الفقه وإن دكر مصفا في كنهه تمثيلا (وكيفية الاستدلال بها) أي بطرق الفقه من حيث تفصيلها عند تعارضها لكونها ظنية من تقدير الخاص على العام وللصدق على لفظك ومع ذلك وكيفية الاستدلال بها عبر إلى صفات من يستدل بها وهو المحقق بهم الثلاثة هي

أي

الفن المسمى بأصول الفقه لتوقف الفقه عليه (وأبواب أصول الفقه) أقسام:

(الكلام والأمر والهي والعام والخاص) ويذكر فيه المطلق والمقيد (والجمل والمبين والظاهر) وفي بعض النسخ والمؤول وسياقي

والإجماع والاحار واليباس  
والحطر والإباحة ورتيب  
الأدله وصمة المعنى والمستغنى  
وأحكام المجتهدس ، فأما  
أقسام الكلام فأقل ما ترك  
منه الكلام اسمان ( نحو  
ريد قائم (أو اسم وفعل)  
نحو قائم ريد (أو فعل  
وحرف) (نحو ما قام أنته  
بعضهم ولم يعد الصمير في  
قام الراجع إلى زيد مثلا  
لعدم ظهوره والجمهور على  
عده كـ (أو اسم وحرف)  
وذلك في الداء نحو ناريد  
وإن كان المعنى أدعو أو  
أنادى ريدا ( والكلام  
ينقسم إلى أمر وهى (نحو  
قم ولا تفعد (وحر) (نحو  
حاء ريد (واسحار وهو  
الاستعمال نحو هل قام ريد  
فقال نعم أولا ( وينقسم  
أيضا إلى من ( نحو .  
لت الشات عود وما  
(وعرس) نحو ألا تنزل  
عندما (وهم) (نحو والله  
لأفعل كذا) (ومن وح  
آخر ينقسم إلى حقيقة ومجاز  
فالحقيقة ما بقى في الاستعمال  
على موضوعه وقيل ما  
استعمل فيما اصطلاح عليه  
من الحاطة) (وإن لم يبق  
على موضوعه كالصلاه في  
الميثه المحصورة فانه لم يبق  
على موضوعه للوعى وهو  
الدعاء غير والداء لدات

أى في كلام الصنف والماسب التصريح بذكره ها لغيره (قوله والأفعال) أى أفعاله صلى الله عليه وسلم  
فاتها حجة (قوله وترتيب الأدلة) أى بيان رتبة كل منها بالنسبة لغيره وأنها التقدم على غيره عند  
التعارض (قوله وصمة المعنى والمستغنى) أى شروطهما والمجتهد والمعنى واحد كما يعلم مما أتى قال في مختصر  
الأنوار لا محذور المعنى أن يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لا محذور أن يستغنى والتساهل يكون  
أن لا تنتهت ويشرع في الفتوى قل استملاء العكر والبطر وقد يكون أن عمله أعراس فاسدة  
على تسع الخيل المحرمة والمكروهة والمسك بالشه والرحص لمن يروم نفعه والعسير لمن يروم  
صره ، قال المحاسنى يسئل المعنى يوم القيامة عن ثلاث هل أتى عن علم أولا وهل يصح في الفتوى  
أم لا وهل أحلص فيها لله أولا والله أعلم (قوله فأقل ما يترك من الكلام اسمان) وصوره أربعة  
متبدأ وحر متبدأ وفاعل سد مسد الحذر متبدأ ونائب فاعل سد مسد الحذر اسم فعل وفاعله ،  
ولا يحى أن المؤلف المجموع والمؤلف منه الأجزاء معسلة ، واعترض تألف الكلام من حروف  
فقط إذ مما ثالث وهو الإسناد الذى هو ربط أحد الكلمتين بالأخرى ، إلا أن محاب بأن  
الإسناد شرطه الأجزاء أو العصد بان الأجزاء المملوطة بها ، وبه محاب عن ريد قائم إذ فيه  
صحح مسير (قوله أو اسم وفعل) له صورتان فعل وفاعل ونائب الفاعل (قوله لعدم ظهوره)  
أى بل هو صورته عقلية لا يحقق له في الخارج (قوله والجمهور على عده كلمة) أى لسكوته في حكم  
المملوطة لاستحصاره عند الطوق مع توقف الإسناد التام ، المحقق للكلام عليه (قوله أو اسم وحرف)  
هو ضعيف والمعتمد أنه مركب من فعل واسم . والحاصل أن صور تركب الكلام ستة اسمان  
فعل واسم . فعل واسمان ، فعل وثلاثة أسماء ، فعل وأربعة أسماء ، حملتان وله صورتان :  
الشرط والمراء نحو إن استقمت أفلحت ، القسم والحواب نحو أقسم بالله لمحمد خير خلق الله  
(قوله والكلام ينقسم إلخ) في جمع الحوامع وشرحه : الكلام ينقسم إلى طلب وخبر وإنشاء .  
فالأول كاصرب ولا تعص . والثانى نحو ريد قائم . والثالث نحو أنت طالق أنت حر لست لى  
مالا لعل أو رور الذى صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الاستعمال) أى الكلام الدال على طلب حصول  
صورة الشيء في الدهن من حيث حصوله فيه فخرج نحو على وفهمي إذ المقصود منه حصول العلم  
والتمهيم في الخارج (قوله إلى من) هو طلب مالا طمع فيه أو ما فيه عسر ، فالأول نحو ليت  
الشتاب إلخ . والثانى نحو قول منقطع الرعاء لست لى مالا فأحج منه فلا يقال لست الشمس  
تطلع أو عرب (قوله ومن وحه آخر) أى معارف للوحه الأول فان انقسامه إلى ما تقدم باعتبار  
مدلوله وما هنا باعتبار استعماله في مدلوله أو غيره (قوله ينقسم إلى حقيقة ومجاز) أى الكلام  
بالمعنى اللغوى وهو ما يتكلم به قل أو كثر على طريق الاستخدام فان المحار والحقيقة من عوارض  
المعدرات أصا (قوله ما بقى في الاستعمال) أى لم يبق فى الخ فخرج اللفظ قبل استعماله واللفظ  
المستعمل عطلا كخذ هذه العرس مشرا إلى كتاب فكل منهما ليس بحقيقة ولا مجاز والصلاة  
إذا استعملها الشارع في الدعاء فانه مجاز (قوله على موضوعه) أى اللغوى كما هو المتأدر من  
ذكر الوصف والبقاء والمقابلة بالتعريف الثانى (قوله وقيل ما استعمل إلخ) أفهم كلامه على التعريف  
الأول أن كل لفظ نقل عن الموضوع اللغوى إلى معنى آخر فليس بحقيقة سواء كان الناقل الشارع  
أو العرف أو الواضع الأول ، وقوله فيما اصطلاح عليه يدخل الحقيقة الشرعة واللغوية والعرفية  
العامية والخاصة (قوله من الحاطة) هو بكسر الطاء أى الجماعة الحاطبة بذلك اللفظ وفي الحاشية هو  
فتح الطاء بمعنى التحاطب ومن للاتداء وفي الكلام حذف والتعذر ما استعمل في المعنى الذى اصطلاح على

الأربع كالخارج فانه لم يبق على موضوعه وهو كل ما بدت على الأرض

فى غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة (والحقيقة إما لعوية) بأن وضعها أهل اللغة كالأسد للحيوان المعرس (وإما شرعية) بأن وضعها الشارع كالصلاة للعادة المخصوصة (وإما عرفية) بأن وضعها أهل العرب العام كالداة لدات الأربع كالخمار وهى لعة لكل ما يدب على أَرْض والحاص كالفاعل للاسم المعروف عند الحاجة وهذا التقسيم ماض على التعريف الثانى للحقيقة دون الأول القاصر على اللعوية (والخار إما أن يكون زيادة أو نقصان أو نقل أو استعارة . و الخار بالمراد مثل قوله تعالى : ليس كمثل شيء) والكاف زائدة وإلا فهم معنى مثل فكون له تعالى مثل وهو محال والقصد بهذا الكلام نفيه (والخار بالنقصان مثل قوله تعالى واسأل القرية) أى أهل القرية وقرب صدق معرب الخار على ما ذكر بأنه اسم عمل نبي مثل للثلث فى مثل وسؤال القرية فى سؤال أهلها (والخار بالنقل كالعناط فى ما يخرج من الإنسان) نقل إليه عن حقيقة وهى المكان المطنن تنص فيه الحاجة

دلالتة عليه واصطلاحاً مبتدأ وناشأ من ذوى التحاطب أى المتحاطبين وهو ما يدب على الأرض والظاهر أنه لا يعتبر خصوص الأرض ولا خصوص الدب ولا السكون بالفاعل بل مطلق الانتقال بالقوة فيدخل حيوان يزحف أو لم يقع منه انتقال ولا تحرك مطلقاً (قوله والخار) هو مفعول فأسله محوَر نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن قلت ألتفت إلى (قوله مأخوَر) أى لفظ مأخوَر بالبناء للفاعل والمفعول وقوله عن موضوعه أى كل موضوع له لعوى تمدى بصحاح بأن يكون لعلاقة ، فخرج ما وضع ولم يستعمل وما لم يوضع وما استعمل لمير علاقة كالعلط وما استعمل فى موضوعه أو أحد موضوعيه فانه حقيقة (قوله من المخاطبة) أى الجماعة المخاطبة بذلك اللفظ من حيث إنه غير كل ما اصطلاح عليه من المخاطبة (قوله الحقيقة) أى اللفظة المعماة بهذا الاسم اصطلاحاً باعتبار نسبتها إلى واضعها (قوله أهل اللغة) المتبادر منها لعة العرب (قوله للحيوان المعرس) فيه أن الاقتراس ثابت لمير الحيوان المشهور إلا أن يراد بالاقتراس ما لا يوجد فى غيره أو يدعى إصالة الاقتراس فيه دون غيره أو يراد بالأسد كل مفترس كالذئب والكلب العقور (قوله العرف العام) المراد به ما لا ينسب لطائفة معينة أى لم يتعين ناقله وقوله أو الخاص هو الذى يسبب لطائفة معينة وتعين ناقله (قوله كالفاعل للاسم المعروف الخ) ومعناه فى اللغة من أوجد الفعل . واعلم أنه لا بد فى اصناف اللفظ المجاز من سبق وضعه للمعنى المتخوَر عنه لاسق استعماله فيه فيتجوَر فى اللفظ قبل استعماله فى وضع له ، ومنه يعلم أن لفظ الرحمن محتس بالله وأنه مجاز دائماً لاحقيقة له (قوله وهذا التعريف ماض الخ) هذا مبنى على اختلاف بين التعريفين معنوى لالفظى بناء على تخصيص الوضع باللغوى ولك أن تجعله لفظياً ويريد بالوضع فى التعريف الأول ما يشمل اللعوى والشرعى والعرفى . اهـ من الحاشية (قوله فالكاف زائدة) قال العلامة السعد إنها ليست زائدة ولا يلزم المجاز المذكور لجواز سلب النسي عن المعلوم كسلب الكتابة عن زيد المعلوم أو مثل معنى الدات أو الصفة (قوله والمجاز بالنقصان) أى سبه أو مبه وكذا يقال فيما قبله . واعلم أن الخار يقع فى القرآن والسنة وغيرها لأغراض كشاعة الحقيقة كالحجر يعدل عنه إلى المائظ أو لئلا يفتن بغيره زيد أسد فانه أبلغ من شعاع (قوله واسأل القرية) قال الشيخ عبد القادر لو وقع هذا التركيب فى غير هذا المقام لم يقطع الحدف لجوار أن يمر رجل بقرية قد خربت وهلك أهلها فله أن يقول لصاحبه واعظاً مذكراً له أو لعمسه متعظاً ومعتبراً : اسأل القرية عن أهلها ونقل لما مضى كما يقال اسأل الأرض من شق أهارك وعرس أشحارك وجى نمارك (قوله أى أهل القرية) أى ضرورة أن المقصود سؤال أهل القرية لاسؤال نفس القرية وإن كان الله تعالى قادراً على إنطاق الجدران أيضاً وقد يقال يحتمل أن المراد بالقرية أهلها من باب إطلاق الهمل على الحال فلا يكون فيه نقصان (قوله وقرب صدق تعريف الخ) هو البناء للمفعول وقوله بأنه أى الحال والشأن ، وحصله أنه تجوز تاللفظ أى تمدى به عن موضوعه فيكون مجازاً بالمعنى السابق وعلى هذا فتقدير الزيادة والنقصان إنما هو بحسب الأصل وعليه فالخار مجموع «ليس كمثل شيء» ومجموع «اسأل القرية» وهو صحيح ، ويجوز أن يجعل الخار لفظ كمثل ولفظ القرية فقط (قوله فما يخرج من الإنسان) هو شامل لما يخرج من قبله ومن دبره لكنه اشتهر فى الثانى ومنه يعلم أنه مجاز علاقته المجاورة لكن قول الشارح حيث لا يتبادر منه عرفاً الخ يقتضى أنه حقيقة عرفية . وهذا لا يضر فى مقصود المصنف من أنه مجاز

حيث لا يتبادر منه عرفاً إلا الخارج (والمجاز بالاستعارة كقوله تعالى : جدارا يريد أن ينقض) أى يسقط . لأنه

عنه مله إلى السقوط بإرادة السقوط التي هي من صفات الحي دون الحاد والمحاد التي على التشبه يسمى استعاره ( ) والامر استدعاء العمل بالقول بمن هو دونه على سبيل الوحوب ( ) فان كان الاستدعاء (٩) من المساوي يسمى التماسا

لأنه باعتبار الاستعمال القوي (قوله تشبه ميله إلى السقوط الخ) أي جامع القرب من الفعل في كل واشتق من لفظ الإرادة يريد ، بالاستعارة في المصدر أصلية وفي العمل تنعية لجرياتها فيه تنعية جرياتها في المصدر (قوله والمحاد التي على التشبيه) أي عمل علاقته هي المشابهة بالاستعارة محار علاقته المشابهة (قوله استدعاء العمل) أي طلب الفعل فخرج به الله فانه طلب البرك ، وقوله بالقول خرج به الطاب بالإشارة والسكتة مثلا ، وقوله من هو دونه متعلق باستدعاء خرج به الطلب من المساوي يسمى التماسا وطلب الأدنى من الأعلى فيسمى دعاء نحو «رب اعمر لي» وقوله على سبيل الوحوب متعلق استدعاء أيضا أي على سبيل وصفه هي وحوب ذلك الفعل خرج به مالم يكن على سبيل الوحوب يعنى الحزم بأن حوز البرك فانه ليس بأمر على ما اقتضاه ظاهر عبارته فيكون المدح على هذا ليس بأمور به ، وبه قال أبو بكر الرازي والكراحي . لكن المحققون على أن للذود مأمور به لأنه طاعة إجماعا والطاعة فعل المأمور به (قوله سمي سؤالا) أي دعاء قال في السلم :

أمر مع استعلاء وعكسه دعا وفي المساوي التماسا وقعا

والأصح في جمع الجوامع وعبره أن طلب الفعل يسمى أمرا مطلقا (قوله أي في الحقيقة) أي وإي يسمى أمرا محارا وقد علمت رده ودخل في الأمر كف وأترك ودر (قوله الدالة عليه فعل) المراد به فعل الأمر فدخل فعله وافعل واسمعه قال الأسوي ، يوم مقامها اسم فعل الأمر والمصدر القرون باللام (قوله والحدود عن العزة الخ) عطف على الإطلاق بين به أن المراد منه الإطلاق عن شيء محصور (قوله إلا مادلّ الدليل الخ) الاستثناء منقطع لأن مادلّ الدليل على صرف عن الوحوب ليس بمجرد (قوله إن علمتم فهم حيرا) أي أمانة وقدره على أداء مال السكتة بالكسب هكذا فسره الإمام الشافعي رضي الله عنه (قوله وقد أجمعوا الخ) أي والاحكام من الأدلة ، وبه بحث لأن الإجماع على عدم الوحوب يدل على خصوص المدعى وهو عدم الوحوب (قوله يتحقق بالمرّة) أي كما يتحقق بالأكثر فهو لطلب الناهية لا لتكرار ولا مرّة لكن المرة ضرورية فلا يتحقق التحصيل بأقل منها تحب لذلك (قوله كالأمر بالصلوات الخ) أي في قوله تعالى «أقيموا الصلاة» فقد دلّ الدليل كحدث المعراج على تكرارها في كل يوم وليلة (قوله والأمر بصوم رمضان) أي في قوله صلى الله عليه وسلم «صوموا لرؤيته» أي هلال رمضان أي في الحديث مادلّ على أن صوم رمضان محب في كل سنة أي حيث أضافه إلى السنة دون العمر (قوله ماعكبه الخ) احتر به عن أوقات الضرورة من أكل وبوم وعبرها وإضافة رمان إلى العمر بباية أو من إضافة الأعم للأخص (قوله حيث لا يبان لأمد المأمور به) فان من رماه تنبيهه أو تعيين قدر العمل كمرّة أو مرات معينة كشي شمل ذلك الرمس أو الأزمان بذلك القدر (قوله ولا يقتضي الصور) أي ولا التراخي بل يشمل كلا منهما (قوله الزمان الأول) هو ما عتق الأمر ، وقوله دون الزمان الثاني هو ما عتده وهو تأكيد والكلام عند الإطلاق . فان قيد الصيغة بوقت مصيق أو موسم أو فور أو تراخ عمل به (قوله وعلى ذلك الخ) وحبه أن من قال إنه يقتضي التكرار وح أن بسويع

( ٣ - ورفات ) يقتضي التكرار فيستوعب المأمور بالمطلوب ماعكبه من زمان العمر حيث لا يبان

لأمد المأمور به لانتفاء مرجح بعنه على بعض (ولا يقتضي الصور) لأن العرص منه إجماع الفعل من غير اختصاص بالزمان الأول دون الزمان الثاني وقبل يقتضي الصور وعلى ذلك قوله من يقول إنه يقتضي التكرار ( ) والأمر بإجماع الفعل أمر به

وبما لاسم العمل إلا أنه كالأمر بالصلوات أمر بالطهارة المؤدية إليها ( فان الصلاة لاتصح بدونها ) ( وإذا فعل ) بالناء للمفعول أى المأمور ( مخرج الأمور عن العهدة ) أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالأجزاء ( الذى يدخل فى الأمر والهى وما لا يدخل ) هذه ترجمة ( يدخل فى خطاب الله ( ١٠ ) تعالى المؤمنين ) وسأتى الكلام فى الكمار ( والساهى والهى والمخون عن

داخلى فى الخطاب )

لاتقاء التكليف عنهم ويؤمر الساهى بعد دهاب السهو عنه يحجر خلل السهو كفضاء مافاته من الصلاة وصمان ماأثله من المال ( والكمار محاطبون بمروع الشرائع وبما لاتصح إلا به وهو الإسلام لقوله تعالى :

ماسلككم فى سقر قالوا لم نك من المسلمين ) وفائدة خطاهم بها عقابهم عليها إذ لاصح منهم فى حال الكفر لتوقفها على السة المتوقعة على الإسلام ولا يؤاخذون بها بعد الإسلام ترعيا فيه ( والأمر بالهى

نهى عن ضده والهى عن التى أمر ضده ) فادأ قال له اسكن كان ناهاه عن التحرك أو لاتحرك كان أمراه بالسكون ( والهى استدعاء أى طلب الترك بالقول بمن هو دونه على سبيل الوحو ) على وزان ما تقدمت فى حد

الأمر وبدل النهى المطلق شرعا على فساد النهى عنه فى العبادات سواء أنهى عنها لينها كصلاة الخائف

المأمور بالمطلوب مايمكنه من زمان العمر كما مر وذلك مصمنا للفعل بانتضاء الفورية وكان الأولى للمصنف أن يقول هنا الدليل كما قاله فيما قبله فان الدليل قد يدل على الفورية بفعله كما فى الأمر بالإيمان ( قوله وبما لايم العمل إلا به ) وجه ذلك أنه لو لم يجب لوحوه لجار تركه ولو جار تركه لجاز ترك الواجب التوقف عليه واللام باطل ، ومن فروع المسئلة ما لو احتلظت مسكوحه بغيرها أو طلق معية من روجيته مثلائم سبها فيحرم عليه قرباهما إذ ترك المحرم المأمور به من قربان الأجنبية والمطلعة لا يوجد إلا بترك الجار من قربان مسكوحه وغير المطلعة ويتصف الفعل بالأجزاء ولا يأتى ذلك أنه قد يجب الإيمان بالفعل مرة أخرى لأنه بأمر آخر لا بهذا الأمر كمن صلى على طن الطهارة ثم تبين حدثه ( قوله الذى يدخل فى الأمر والهى ) أى فى متعلقهما أو أطلق المصدر وأراد اسم المفعول ( قوله هذه ترجمة ) أى مترجم ومعرها عن موضوع هذا البحث وقد ترجم لئى وزاد عنه قوله والأمر بالهى هى عن ضده الخ ( قوله المؤمنين ) أراد به مايشمل المؤمنين فعنه يعلى ( قوله والهى ) أى ولو بمرا ويدخل فيه السية ( قوله لاسفاء الكلف عنهم ) أى فينبى عنه من أنواع الخطأ إذ لاشت ذاك إلا حيث ثبت هذا وما وجب فى مال الصى والمخون كالركاة وصمان اللف ، فالخطأ به وليها كما يحاطب صاحب الهمة بصمان ما أبلغته حيث قرط فى حطها ( قوله ويؤمر الساهى الخ ) أى يطلب منه لكن يحطاط جديد ( قوله عبر حذل السهو ) أى الحلل الواقع فى زمانه ( قوله وصمان ماأثله ) أى عرم بدله من مثل أو قسمة ( قوله والكمار ) أى وكذا الخ أيضا يكلفون لكن لاعرف ماصيل ما كلفوا به ( قوله بصروع الشرائع ) أى شرائع الأنبياء معنى أن كمار أمة كل رسول محاطبون بصروع شريعة ( قوله ماسلككم فى سقر ) هذا يقول المؤمنين يوم العامة للكمار وهم فى النار ، ومثل هذه الآية قوله تعالى « وويل للتركيب الدس لا يؤتون الركاة » ( قوله وفائدة خطاهم بها ) أى مع أنها لاصح مهم حال الكمر ولا يطالبون بها بعد الإسلام ( قوله عقابهم عليها ) أى على ترك الواجبات وفصل المحرمات أى زيادة على عقاب الكمر ولعل الكلام فى التقى عليه دون الخلف فيه هم يعاقبون على ترك التقليد ( قوله ولا يؤاخذون ) أى الكمار الأصوليون ( قوله ترعيا فيه ) أى لأن المؤاخذه رعا فترتهم عنه وتركها يرعهم والكلام فى غير نحو الحدود والكمارات ورد العصب ( قوله والأمر بالهى ) أى نهى عن ضده معنى أن كلا منهما عين الآخر معنى أن الطلب واحد هو بالنسة إلى الذى أمر وإلى ضده هى أو بالنسة إلى الذى نهى وإلى ضده أمر وهو ماذهب إليه الشيخ أبو الحسن ومن وافقه ( قوله النهى المطلق ) أى الذى لم يقيد بما يدل على فساد النهى عنه وعدم فساد شرعا ) أى يدل بالسرع لالالة ولا بالعقل خلافا لراعم ذلك ( قوله كصوم يوم الحر ) لأنه متضمن للاعراض عن ضيافة الله تعالى بلحوم الأصاحى ( قوله فى الأوقات المكروهة ) علة النهى هوافة عباد الشمس ( قوله كما فى بيع الحصة ) كأن يقول بترك من هذه الأبواب ماتق عليه هذه الحصة ( قوله الملاقح ) هى ما فى الطون من الأحة ( قوله كالوضوء بالناء الخ ) فان النهى عنه وإن

كان

وصومها أو لأمر لازم لها كصوم يوم البحر والعلاء فى الأوقات المكروهة . وفى المعاملات أن

يرجع إلى نفس العقد كما فى بيع الحصة أو لأمر داخل فيها كما فى بيع الملاقح أو لأمر خارج عنه لازم له كفى ببيع درهم بدرهمين ، مان كان غير لازم له كالوضوء بالناء المصوب مثلا وكالبيع وقت نداء الجمعة لم يدل على الفساد خلافا لما مهمه كلام المصنف

(وترد) أى بوحدة (صيغة الأمر والمراد به) أى بالأمر (الإباحة) كما بعدم (أو التهديد) نحو «اعملوا ما شئتم» (أو التسوية) نحو اصروا  
أو لاتصروا» (أو التكوين) نحو «كوه قرده» (وأما العام فهو ما مع شئش (١١) فصاعدا) من غير حصر (من

قوله محمد ربنا وعمرنا

بالعطاء وعمت جميع

الناس بالعطاء أى عليهم

بمعنى العام شمول (والعاطفة)

الموصوفة له (أربعة

الاسم) الواحد (المعرف

بالآلف واللام) نحو «إن

الإنسان لى حسر إلا

الذين آمنوا» (واسم الجمع

للمعرف باللام) نحو «فاتلوا

المشركين» (والأسماء

المهجة كمن فيمن يفعل)

كمن دخل دارى فهو

آمن (وما لما لا يقتل)

نحو ما جاء لى منك أحده

(وأى) استهامة أو

شرطية أو موصولة (فى

الجمع) أى من يقتل وما

لا يقتل نحو أى عيسى

حاهك أحسن إليه وأى

الأشياء أردت أعطتك

(وأى فى المكان) نحو

أيا تكن أكن معك

(ومتى فى الزمان) نحو

متى شئت حشك (وما فى

الاستهامة) نحو ماعدك

(والجاء) نحو ما عمل

عمر به وفى سعة والخمر

بدل الجراء نحو عملت

ما عملت (وعيره) كالخمر

على السعة الأولى

والجاء على الثانية (ولا

فى السكرات) نحو لا رحل

فى الدار (والعموم من

كان لأمر حارح وهو إتلاف مال الغير إلا أنه غير لازم لحصوله بغير انوصوء وكذا ما بعده فان  
المعصية قد يحصل بغير البيع كالأصل (قوله والمراد به الإباحة) الجملة حال أى ترد فى هذه الحالة  
(قوله أو السكرات) نحو كوه قرده (الجملة فى التمثيل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل التعير وإن  
كان للراد منه الإيجاد بعد عدم سرعة نحو كى فىكون .

فى شمة) ترد صيغة الأمر للامتنان نحو «كلوا مما رزقكم الله» وللإكرام نحو «ادخلوها بسلام»  
وللارشاد نحو «واستشهدوا شهود من رجالكم» وللسمى نحو :

ألا أنها الليل الطويل ألا عجلي نصبح وما الأصباح منك نامثل

وللإحتقار نحو «ألقوا ما أنتم ملغون» والخبر كحدث «إدالم تسبح فاصع ما شئت» أو المعجب نحو «أنظر

كف صربوا لك الأمثال» أو المعوص نحو «فاص ما أنف فاص» أو المشورة نحو «فاطر ما دارى»

أو الاعتسار نحو «انظروا إلى عمره إذا أنمر» وهذا معنى قول ابن قاسم فى شرحه إدا الصيغة ترد

لغير ما ذكر مما هو منسوط فى المطولات (قوله وأما العام) أل فيه للمهد الذى كرى أى العام الذى

هو أحد الأقسام الممتدة ذكرها (قوله بهوما) أى لفظ وقوله عم أى تناول دفعة (قوله فصاعدا)

هو حال حذف عاملها وصاحبها أى فذهب المدلول صاعدا واحتترر بقوله عم شيتين عن نحو ريد

ورحل فى الإنبات بقوله فصاعدا عن المني السكره فى الإنبات وقوله من غير حصر عن أسماء

العدد مثل الثلاثة والأربعة والعشرة فاتها بناول أكثر من اسين ولكن إلى عانة محصورة (قوله

من قوله) أى الشخص العائل (قوله وألفاظه) الصمير يعود على العموم المفهوم من العام أو الصمير

يعود على العام وإضافه لفظ إليه ماسة (قوله الاسم الواحد الخ) اعترض عليه عالوا قال رحل

الطلاق يلزمى لأكلهم ربنا مثلاً فانه لا يقع عليه الثلاث بل طلعة واحدة مع أن لفظ الطلاق

من ذلك وأجاب عنه ابن عبد السلام بأن هذا يراعى فيه العرف لا الله (قوله لى حسر) أى

فى مساعيه وصرف عمره فى مطالبه (قوله واسم الجمع) المراد منه اللفظ الدال على جماعة تشمل

الجمع واسمه واسم الجنس الجمعى نحو رب العالمين فانه اسم جمع ونحو المرح قوت وهو اسم حسن

جمع (قوله فاقبلوا المشركين) ومنه «والله يحب المحسنين» إن الله لا يحب الكافرين ولا يطع المكهين»

(قوله كمن دخل دارى الخ) يحتمل أن تكون شرطية وأن تكون موصولة ومثال الاستهامة من

عندك وقوله ما جاء لى منك أحده بجملى الوجهين للدكورس ومثال الاستهامة ماعدك (قوله

وأى فى الجمع) أى سواء كانت شرطية كالتمثال الأول فى كلامه أو موصولة كالتمثال الثانى فيه أو

استهامة نحو أى الناس عندك (قوله والجاء) أى وفى الجراء أى مقامه فاندفع ما يقال كان يسمى

أن يقول والبرط لأنها مسمعة فيه لا فى الجراء لافرق بين أن تكون غير رمائية كما مثل أو

رماسة نحو «ما اسقاموا لكم فاسقموا لهم» أى مدة استقامتهم لكم (قوله ولا فى السكرات) هذا

هو الرابع من ألفاظ العموم وهو نص إن بيت السكره على الفتح أو جرت بمن نحو لامن رحل

فى الدار وظاهره فى غير ذلك نحو لا رحل فى الدار فيحتمل بنى الجنس مائة ومختمل بنى الواحد

(قوله والعموم من صفات المطلق) معنى المطلق به وهو اللفظ فلا يوصف المسمى به إلا محاراً ،

وفيل يوصف به حقيقة وفيل لا يوصف المعنى بالعموم لاحقيقة ولا محاراً (قوله وما يحرى محاراً)

كالصماء الآتى (قوله مرسل) هو ماسقط منه الصحاح كما قال \* ومرسل منه الصحاح سقط \*

صفات المطلق ولا محور دعوى العموم فى غيره من الفعل وما يحرى محاراً (كما فى جمعه صلى الله عليه وسلم بين الصلايين فى السر  
رواه البخارى فانه لاهم السر الطويل والقصير فانه إنما يقع فى واحد منهما وكفى قضائه بالشمعة للحار رواء الدسائى عن الحسن مرسل

فصاعدا من غير حصر  
عوى رجل ورجلين  
وثلاثة رجال (والنحو)  
تتميز بعض (الجملة) أى  
إخراجها كإخراج المعاهد  
من قوله تعالى « فاقبلوا  
المشركين » ( وهو إلى  
مصل ومفصل ، فالمفصل  
الاستثناء ) وسبب مثاله  
( والشرط ) نحو أكرم  
بنى حماد أى الجائز  
مهم ( والعبيد بالصفة )  
نحو أكرم بنى مهم الفقهاء  
( والاستثناء ) نحو  
ما ولا يسمع في الكلام  
عوى جاء القوم لا ريدا  
( وإنما يصح الاستثناء  
شرط أن يبقى من  
المستثنى منه شيء ) نحو  
على عشرة إلا تسعة فلو  
قال إلا عشرة لم يصح  
وبلغته العشرة ( ومن  
شرطه أن يكون متصلا  
بالكلام ) فلو قال جاء  
الفقهاء ثم قال بعد يوم  
إلا ريدا لم يصح ( ونحو  
قدم المستثنى على المستثنى  
منه ) عوى ما فام إلا زيدا  
أحد ( ونحو الاستثناء  
من الجنس كما تقدم ومن  
غيره ) نحو جاء القوم إلا  
الحمير ( والشرط ) المحجص  
( يجوز أن يتقدم على  
الشروط ) نحو إن  
جاءك سوعم فأكرمهم

وسبب أن لا يخرج به إلا فيما استثنى ( قوله لا يعم كل جار ) أى شريكا أو غيره ، وقوله لاحتمال  
خصوصية في ذلك الجار أى لا توجد في غيره ككونه شريكا للبائع كما يحتمل عدم الخصوصية فقد  
تعارض الاحتمالان ولا مرجح فلا يثبت العموم ( قوله والخاص يقابل العام ) أى فيؤخذ حده من  
حده ( قوله فيقال فيه ) أى في حده ولأجله ( قوله مالا يتناول ) ماوافقة على اللفظ أخذنا من جملة  
معابلا للعام ( قوله للمعاهد ) بفتح الهاء أى الذين عاهدهم المسلمون أى الكفار بشارك أو غيره  
فهو محار مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام ( قوله وهو يقسم ) أى المخصص المفهوم من  
التخصص أو الضمير يعود إلى التخصيص بمعنى المخصص على سبيل الاستخدام ( قوله إلى متصل )  
هو مالا يستقل بنفسه بل يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام ( قوله ومفصل ) هو ما يستقل  
بنفسه ولا يكون متعلقا باللفظ الذى ذكر فيه العام ( قوله وسبب مثاله ) نحو أكرم الفقهاء إلا  
ريدا ( قوله أى الجائز مهم ) فمره بذلك ليتضح التخصيص الذى هو إخراج البعض وإبقاء  
العص ( قوله والعبيد بالصفة ) لافرق بين أن تكون متأخرة كشاله أو متقدمة نحو أكرم فقهاء  
بنى تميم الفقهاء وبنى سليم ( قوله إخراج مالولاه الخ ) أى يلا أو إحدى أخواتها وسكت عن ذلك  
لظهوره فخرج نحو استثنى ريذا فلا يسمى استثناء فى الأصح ( قوله لم يصح ) أى ما لم يتبعه بأشياء  
أخر نحو له على عشرة إلا خمسة فيأمره خمسة وأنه قال له على عشرة إلا عشرة ناقصة  
حمسة وهو معنى إلا حمسة ( قوله متصلا بالكلام ) أى عرفا فلا يضر انفصاله بنفس أو سعال أو  
تف . وميل يجوز إلى شهر وقيل إلى سنة وقبل أبدا . وحكى عن سعيد بن جبير جواز تأخيره  
إلى أربعة أشهر . وعن عطاء والحسن ما لم يقم من المجلس ، وعن مجاهد إلى سنتين ، وقبل ما لم  
يأخذ فى كلام آخر وهذه مذاهب شاذة لا يعمل بها ومن شرطه أيضا أن يكون هو والمستثنى منه  
من متكلم واحد إلا إلى صلى الله عليه وسلم بالنسبة إلى الله تعالى كقوله إلا أهل الدمة عقب  
نزول « فاقبلوا المشركين » لأنه مبلغ عن الله وإن لم يكن ذلك قرآنا ( قوله ويجوز تقديم المستثنى )  
نحو قوله :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ومثله أربعتن طوالق إلا فلانة وأربعتن إلا فلاة طوالق ( قوله إلا الحمير ) ومثله له على  
ألف درهم إلا ثوبا فيأمره ألف ناقص قيمة ثوب يرجع في بيان قيمته إليه ( قوله والشرط  
المخصص يجوز أن يتقدم ) أى ويجوز أيضا تقديم الصفة كوقفت على محتاجى أولادى وإنما لم  
يتعرض له لخروجها حال التقديم عن كونها صفة اصطلاحا ( قوله فيحمل المطلق الخ ) اعلم أن  
السبب في الموضوعين مختلف إذ هو فى الأول القتل وفى الثانى الطهار والحكم فهما واحد وهو  
وجوب الإعتاق والجامع حرمة مسيهما أى دانه وإن كان القتل فى الآية خطأ ، ومثل ذلك  
« فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » وقال فى آية الوضوء « وأيديكم إلى المرافق » وسبب الحكم فهما  
واحد وهو الحدث « وحكمهما مختلف فانه فى الأول وجوب السح وفى الثانى وجوب الفسل والجامع  
بيهما اشتراكهما فى سبب حكميهما ( قوله احتياطا ) أى لأجل احتياطا فى الخروج عن المهددة  
ليقع الخروج عنها بالعمل بالمقيد سواء كان التكليف فى الواقع بالمقيد أو بالمطلق بخلاف العمل  
بغير المقيد إذ قد يكون التكليف فى الواقع بالمقيد فلا يحصل الخروج عن المهددة للاخلال بالمقيد  
أه سم ( قوله تخصيص الكتاب بالكتاب ) أى بعضه ببعض آخر منه وقد غلب لفظ الكتاب

والمقيد بالصحة يحمل عليه المطلق كالرفعة قيد بالإيمان فى بعض المواضع كما فى كفارة القتل  
أو أطلقت فى بعض المواضع كما فى كفارة الطهار ( فيحمل المطلق على المقيد ) احتياطا ( ويجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ) نحو

قوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات» خص بقوله تعالى «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» أى حل لكم (وتخصيص الكتاب بالسنة) كتخصيص قوله تعالى «يوصيكم الله في أولادكم» إلى آخره الشامل للولد الكافر بحديث الصحيحين «لا يرث للسلم الكافر ولا الكافر للسلم» (وتخصيص السنة بالكتاب) كتخصيص حديث الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» بقوله تعالى «وإن كنتم مرضى إلى قوله» فلم تجدوا ماء فقيموا» (١٣٣) وإن وردت السنة بالتيمم أيضا

بعد نزول الآية وتخصيص السنة بالسنة كتخصيص حديث الصحيحين «فيا سقت السماء العشر» بحديثهما «لنس فيما دون خمسة أوسق صدقة» (وتخصيص الطلق بالأس ونهى بالنطق قول الله تعالى ورسول لرسول صلى الله عليه وسلم لأن القياس يستند إلى من من كتاب الله أو سنة فكأنه التخصيص (والجمل ما يقتصر إلى البيان) نحو «ثلاثة عروء» فانه يحمل الأطهار والحیض لا يشارك المرأة بين الحيض والطمهر (والبيان إخراج النية من حيز الإشكال إلى حيز الحل) أى الإيصاح والملي هو النص (والنص ما لا يحتمل إلا معنى واحدا) كريد أن نحو رأيت زيدا (وقيل ماتا قبله تنزيلة) نحو «صيام ثلاثة أيام» فانه بمجرد ما ينزل فيهم معناه (وهو مشتق من مصة العروس وهو السكرى)

على القرآن في عرف الشرع (قوله ولا تنكحوا المشركات) أى الكافرات مطلقا وظاهرا شمولا للمحصنات الكتابيات فيقتضى منع نكاحهن وليس كذلك فخص أى نصراى على غير المحصنات الكتابيات بقوله «والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب» الخ (قوله إلى آخره منعلق) بمحذوف أى وائته الخ (قوله لا يقبل الله صلاة أحدكم الخ) أى فانه شامل لحالة العذر محو فقد الماء فقصر على غير حالة العذر فقوله فقيموا يفيد قبول الصلاة وصحتها مع الحدث حالة العذر فانه تيمم (قوله وإن وردت السنة الخ) أى بهذا لا يمنع التخصيص بالآية لتقديم نزولها (قوله فيما سقت السماء) أى سقته السماء أى السحاب أو المطر وما واقعة على ثمر أو زرع (قوله ونهى بالطلق الخ) مثال تخصيص قوله تعالى بالقياس «الراية والزاني» فانه حس منها الأمة فعلها نصف ذلك بقوله «فإذا أحصن» الخ والعبد بالقياس على الأمة في الصف أيضا ومثال تخصيص قول الرسول صلى الله عليه وسلم بالقياس قوله «لى الواجد» أى مطلقه «يحل عريضة وعموته» وهذا في غير الوالد مع ولده أما هو فليح لأجل الخ قياسا على عدم قول أف الثابت بقوله تعالى «ولا تقل لهما أف» بالأولى (قوله والمحمل) مأخوذ من الجلل وهو الاختلاط (قوله وانه يحتمل الخ) أى ولا قريه تدل على أحدهما وقد حملة الإمام الشافعى رضى الله عنه على الأطهار لما قام عنده ، فقوله ما يضفر إلى البيان أى تكونه في حيز الإشكال بأن يكون محتملا للرد وغيره على السواء (قوله والبيان إخراج النية) سواء كان قولاً أو فعلاً ، وقوله من حيز الإشكال أى من حال إشكاله وعدم فهم معناه وتجاوز المصنف عن الحال بالخبر لوضوحه وشهرته والمجاز المشهور محوز ذكره في الحدود لأنه كالحقيقة (قوله كزيدا في نحو رأيت زيدا) فيه نظر فان بعضهم حوز المجاز في الأعلام وإن لم تشتهر بصفة (قوله تنزيلة) أى يحصل بمجرد نزوله ومماعه فهو لكونه مع النزول كأنه هو (قوله وهو مشتق) أى مأخوذ وليس المراد الاشتقاق المحوى (قوله مصة) مكسر الميم وهو مفعلة (قوله وهو) أى المصاة وذكر باعتبار الخبر (قوله السكرى) أى الذى يسر العروس عليه أى ترفع لظهر للناظرين (قوله أظهر من الآخر) أى لكونه الموضوع له أو لفظة العرف بالاستعمال فيه (قوله سمى مؤولا) فالظاهر هو المستعمل في أظهر معنييه والمؤول هو المستعمل في مرجوحهما (قوله منه) أى من الطاهر المؤول بالدليل (قوله ترجمة) أى مترجم وهو معبر بها عن موضوع هذا البحث (قوله صاحب الشريعة) هو صلى الله عليه وسلم لأنه بلغها فتضاف إليه وليس المراد به الله وإن كان هو صاحب الحقيق لها لعدم صحة إرادته ها (قوله لا يخلو الخ) حاصله أن فضله صلى الله عليه وسلم لا يكون حراما ولا مكروها ولا - لا الأولى أى بالنسبة له صلى الله عليه وسلم وإلا فقد يطلب منه فعل ما هو مكروه فيثبت فعله إما أن يكون واجبا أو مندوبا أو مباحا لا يؤدى إلى ما ذكر (قوله على وجه القرية) أى وصف هو كونه قرية وطاعة والمعلق للتفسير

لارتفاعه على غيره في فهم معناه من غير توقف (والظاهر ما احتمل أمرين أحدهما أظهر من الآخر) كالأسد رأيت اليوم أسدا فانه ظاهر في الحيوان المفترس لأن المعنى الحقيقي محتمل للرجل الشجاع بدله فان حمل اللفظ على المعنى الآخر يسمى مؤولا وإنما يؤول بالدليل كما قال (ويؤول الظاهر بالدليل ويسمى ظاهرا بالدليل) أى كما يسمى مؤولا منه قوله تعالى «والسواء بيننا وبينكم» ظاهره جمع يد وذلك محال في حق الله تعالى فصرف إلى معنى القوة بالدليل العقل القاطع (الأفعال) هذه ترجمة (فعل صاحب الشريعة يعنى النبي ﷺ) لا يخلو إما أن يكون على وجه القرية والطاعة) أو لا يكون فان كان على وجه القرية والطاعة (فان دل دل



على الاختصاص به يحمل على الاختصاص ( كزيادته في السكاح على أربع نسوة ) وإن لم يدل دليل لايخص به لأن الله تعالى قال « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » فيحمل على الوجوب عند بعض أصحابنا في حقه وحقنا لأنه الأحوط ومن أصحابنا من قال يحمل على المذهب لأنه (١٤) المتحقق بعد الطلب ( ومنهم من قال يتوقف فيه ) لتعارض الأدلة في ذلك

كما في الحاشية ولا يحلو حينئذ عن الوجوب أو الدب ( قوله كزيادته في السكاح ) ومثله الوصال في الصيام فهو من الخصوصيات ( قوله على أربع نسوة ) قيل وسائر الأنبياء كان لهم الزيادة على الأربع أيضا والسكاح وإن كان مباحا والكلام فيها هو على وجه الطاعة فقد يكون مندوبا وواجبا بل هو في حقه صلى الله عليه وسلم عادة مطلقا ( قوله وإن لم يدل ) نحو « فصل لربك وانحر » وكتبه جده صلى الله عليه وسلم ( قوله أسوة حسنة ) أي حصة حسنة من حقها أن يؤتى بها وهو صلى الله عليه وسلم في نفسه فدوة يحسن التأسي به ( قوله فيحمل على الوجوب ) محله إن لم تعلم صفته فإن علمت صفته من وجوب أو دبت أو إباحة فأمته مثله كقوله هذا واجب أو قوله هذا العمل مساو لكذا في حكمه المعلوم ( قوله لأنه الأحوط ) أي الحمل على الوجوب أحوط في الخروج من عهدة الطلب ( قوله لأنه المتحقق ) بورن اسم المفعول أي المتيقن ( قوله يتوقف فيه ) فلا يجزم بوجوب ولا ندب ( قوله لتعارض الأدلة ) أي ولا مرجح فيتوقف إلى طهوره ( قوله غير وجه القرية ) بأن كان جبليا كالتيام والقعود والأكل والشرب ( قوله على الإباحة ) لأن فعله لا يكون مكروها لشرفه المانع من ارتكاب المكروه ولا يحرم لمصنعه والأصل عدم الوجوب والدب تنبئ الإباحة ( قوله أي كقوله ) في الدلالة على حقيقة ذلك القول وإلا فمعلوم أنه ليس بمس قوله نعم يستثنى منه إقراره على قول علم منه أنه مسكر له مستمر على إنكاره وترك إنكاره في الحال للعلم بأنه علم منه ذلك وبأنه لا ينفع في الحال ( قوله من أحد ) أي ولو غير مكلف لأنه لو كان مجموعا منه لمنع وليه من تمكنه من قول ذلك أو فعله أي ولو كان ذلك الأحدا كافرا ( قوله مثال ذلك ) هو نشر على ترتيب ألف ( قوله سلب القيل ) هو ثبانه وفرسه وسلاحه وغير ذلك مما بين في العروع ( قوله وما فعل ) أي والشيء أو القول أو العمل الذي ألح وقوله في وقته أي زمان حاله ( قوله في وقت عيظه ) متعلق بحلف ( قوله لما رأى الأكل حراما ) أي فاستعاد منه حوار الحث بل نذبه بعد الحلف إذا كان حراما ( قوله في الأطعمة ) أي الذي رواه مسلم في حكم الأطعمة أو في باب الأطعمة ( قوله نعمنا ) أي حقيقة وقوله لعة أي في اللغة أو حال كونه لعة أي معدودا والمعنى نأثنا أمثالها في محل آخر والحق أنه في اللغة يطلق عليهما مل على سبيل الحقيقة فيكون مشتركا وقيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني وقيل بالعكس والملافة اللارمية ( قوله وحده شرعا ) أي حد النسخ بمعنى النسخ فيه استخدام والضمير يعود على الناسخ المفهوم من السح وقوله في الخطاب أي اللفظ ( قوله للمتقدم ) أي في الورد إلى المكلفين على الخطاب الدال على الرفع ( قوله على وجه ) أي مع وجه وحال وهو حال من ضمير الدال ( قوله لولاه لكان ثائتا ) أي لولا ذلك الخطاب الدال لكان الحكم ثائتا والجملة صفة لوجهه والعائد مقدر أي معه ( قوله مع تراخيه عنه ) حال من فاعل الدال أي حال كونه مصاحبا لتراخيه عنه أي عن ذلك الحكم الثابت بالخطاب التقديم ( قوله بالفعل ) أي بفعل المكلف بالمعنى الشامل لفعل لسانه وقله ( قوله أي عدم التكليف بشيء ) أي رفع هذا العدم بالتكليف بشيء لا يسمى نسخا لأنه ليس ثائتا بخطاب بل بأن الأصل براءة التذمة وعدم

( فان كان على وجه غير وجه القرية والطاعة فيحمل على الإباحة ) كالأكل والشرب في حقه وحما ( وإقرار صاحب الشريعة على القول ) من أحد ( هو ) قول ( صاحب الشريعة ) أي كقوله ( وإقراره على العمل ) من أحد ( كعمله ) لأنه محصوم عن أن يقر أحدا على مسكر ، مثال ذلك إقراره صلى الله عليه وسلم أما بكر على قوله بإعطائه سلب القيل لما لاه وإقراره خالد بن الوليد على أكل الصب متفق عليهما ( وما فعل في وقته ) صلى الله عليه وسلم ( في غير مجلسه وعلم به ولم يسكره حكمه حكم ما فعل في مجلسه ) كعمله بحلف أبي بكر رضى الله عنه أنه لا يأكل الطعام في وقت عيظه ثم أكل لما رأى الأكل حراما كما يؤخذ من حديث مسلم في الأطعمة ( وأما السح نعمنا ) لعة الإزالة يقال سحت النمس الطل إذا أزاله ورفقته

بابساطها ) وقيل معناه التمل من قولهم نسخت ما في الكتاب إذا قتلته بأشكال كتابته . وحده شرعا ( الخطاب الدال على رفع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثائتا مع تراخيه عنه ) هذا حد النسخ ويؤخذ منه حد النسخ بأنه رفع الحكم المذكور بخطاب إلى آخره أي رفع تعلقه بالعمل فخرج بقوله الثابت بالخطاب رفع الحكم الثابت بالراءة الأصلية أي عدم التكليف بشيء ، وقولنا بخطاب المأخوذ من كلامه الرفع بالموت والجنون وبقوله على وجه إلى آخره

مالو كان الخطاب الأول مغيا بغاية أو معللا بمعنى : وصرح بالخطاب الثاني بمقتضى ذلك فانه لا يسمى فاسحا للاول مثاله قوله تعالى « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وتحريم البيع » مغيا بانقضاء الجمعة فلا يقال إن قوله تعالى « فادا قضيت الصلاة فانتشروا إلى الأرض وابتعوا من فضل الله » ناسخ للأول بل بين غاية التحريم وكذا قوله تعالى « وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » لا يقال نسجه قوله تعالى « وإذا حللتم فاصطادوا » لأن التحريم للأحرار (١٥١) وقد رال وخرج قوله

مع تراخيه عنه ما اصل بالخطاب من صفة أو شرعا أو استثناء ( ويجوز نسخ الرسم وبقاء الحكم ) نحو « الشيخ والشجة إذا زينا فارحموها ألبنة قال عمر رضى الله عنه فانا قد فرأناها ، رواه الشافعي وغيره وقد رحم رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصبين » معنى عليه وهما المراد بالشيخ والشجة ( وسح الحكم وبقاء الرسم ) نحو « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول » سح بآية « يترصن بأنفسهن أزواجهن أشهر وعشرا » ( وسح الأمر من معا ) نحو حدث مسلم عن عائشة « كان بها أنزل عشر رضعات معلومات يحرم منهن فحس معلومات يحرم منهن » ( وبسح السح إلى بدل وإلى غير بدل ) الاول كما في سح استعمال بيت المقدس باستقبال الكعبة وسأى والثاني كما في قوله تعالى « إذا جاءهم الرسول فهدوهم »

التعلق ( قوله مالو كان الخ ) ماواندة ولو مصدوية أو بالعكس ( قوله فانه ) أى الخطاب المذكور ( قوله مثاله ) أى مثال الخطاب الأول المتيا أو العلل الذى صرح الخطاب الثانى بمقتضى غايته أو علته ( قوله إذا نودى ) أى أذن الأذان الواقع عند اللبر ، وقوله فاسعوا أى امضوا بسكينة نعم إن نوتف الإدراك الواجب على نحو العدو وجب المقدور اه سم ( قوله إلى ذكر الله ) أى الخطبة وقيل الصلاة ( قوله وذروا البيع ) أى تركوا المعاملة ببيع أو رهن أو إحارة فهو محار مرسل من إطلاق الخاص وإرادة العام ( قوله صيد البر ) الإضافة على معنى ( قوله ما دمتم حرما ) أى محرمين ( قوله ما اتصل بالخطاب ) كما لو قيل إلا أهل الذمة عقب قوله « اقبلوا للتركين » أو قيل غير الدينين أو قيل إن لم يكونوا ذبيين ( قوله ويجوز نسخ الرسم ) أى لعط القرآن أى رفع وجوب اعتقاد قرآنيته وخاصة قرآنيته كحرمة مس الحديث وقراءة الجنب ( قوله ألبنة ) قطع الممزة ساعا ، والمراد كان يتلى في القرآن في سورة الأحزاب والشيخ والشجة إذا زينا فارحموها ألبنة نكالا من الله والله عزير حكيم ( قوله وقد رحم صلى الله عليه وسلم المحصبين ) أى أمر رحمهما ( قوله وصية ) هو بالنصب مفعول لعل محذوف أى يوصون وصية لأزواجهم والمحلة حر المتدا وفي قراءة سبعة وصية الرافع مبتدأ ثان والمسوع للانداء بالكسرة وصف مقدر أى من الأزواج وقوله لأزواجهم خبره والمحلة خبر المتدا الأول ، وقوله متاعا مفعول مطلق حامل محذوف أى متوهن متاعا أى تمتعا وهذه الآية منسوخة بآية أربعة أشهر وعشرا لتأخرها في الزول وإن تقدمت في التلاوة ( قوله عشر رضعات ) اللمط الذى كان أولا « عشر رضعات معلومات يحرم منهن » فنسخت هذه لفظا وحكما قوله « خمس معلومات يحرم منهن » نسخت لفظا لاحكاما وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما يقرأ من القرآن « أى يفرضه من لم يعلم السح ( قوله معلومات ) إشارة إلى اشتراط يتقنها حتى لا يثبت التحريم بالشك ( قوله السح إلى بدل ) أى ويجوز السح إلى بدل للمسوخ وضمن السح معنى الانتقال صداما إلى ها وبها يأتى ( قوله كما في نسخ استقبال بيت المقدس ) أى الثامت بالنسبة الفعلية ( قوله فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ) ومعناه وجوب تقديم الصدقة على ما جاته صلى الله عليه وسلم وهذا نسخ بقوله « أشفقتم أن تقدموا » أى أحسن الفقر من تقديم الصدقة وهذا وإن اتصل بما قبله تلاوة لم يتصل به نزولا وهذا السح من غير بدل ، وقال بعضهم إن النسخ لا يكون إلا إلى بدل وهو هنا الدب فيدب التصديق قبل ما حاه صلى الله عليه وسلم ( قوله وإلى ما هو أعلط ) أى إلى حكم أعلط أى أشق من للمسوخ ( قوله والعدي ) هى مد أو مدان على الخلاف ( قوله يطيقونه ) أى الصوم إن أطفروا . وقيل إن الآية محكمة ، والمعنى لا يطيقونه وهم الشيخ الهرم والرمز ونحوهما ( قوله يعلموا ماتين ) أى من الكفار ومعنى الآية أنه يجب ثبات الواحد للعشرة منهم وهذا نسخ بقوله الآن « خفف الله عنكم » الآية فأوجب ثبات الواحد للثنتين ( قوله ويجوز نسخ الكتاب ) أى ويجوز نسخ الحكم بالكتاب وكذا يقال

بين يدي نجواكم صدقة ( وإلى ما هو أغلظ ) كنسخ التخيير بين صوم رمضان والعدي إلى تعيين الصوم قال تعالى « وعلى الدين بطيقونه فدية » إلى قوله تعالى « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ( وإلى ما هو أخف ) كنسخ قوله تعالى « إن يكن منكم عشرون صابرون خلوا ماتين » بقوله تعالى « فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا ماتين » ( ويجوز نسخ الكتاب بالكتاب ) كما تقدم في آيتي العدة وآيتي للصبرة ( ونسخ السنة بالكتاب ) كما تقدم في استقبال بيت المقدس الثابت بالسنة العملية .

في حديث الصحيحين بقوله تعالى « قول وجهك شطر المسجد الحرام » والسنة نحو حديث مسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » وسكت عن نسخ الكتاب بالسنة وقد قيل بجوازه ومثل له بقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك حيرا الوصية للوالدين والأقربين » (١٦) مع حديث الترمذي وغيره « لا وصية لوارث » واعترض بأنه خبر آحاد وسبأني

فما سلمه (قوله في حديث الصحيحين) فإنه صلى الله عليه وسلم استقبله في الصلاة ستة عشر شهرا (قوله قول وجهك) أي أصرفه شطر المسجد الحرام إلى جهة الكعبة (قوله نحو حديث مسلم) أي فهو ناسخ لمع الرجال من زيارة القبور تحريما أو كراهة إلى ندها ، واختلفوا في زيارة النساء والمرجع عدنا كراهتها (قوله وقد قيل بجوازه) لقوله تعالى « وأزلا إليك الذكرك لئيبين للناس منازل إليهم ، وما يطق عن الهوى » وقيل يعمه لقوله « قل ما يكون لي أن أبدله من تلقا نفسي » والنسخ بالسنة بتبدل منه (قوله إذا حضر أحدكم الموت) أي حضره أسابه وظهرت فيه أماراته وقوله « إن ترك خيرا » أي مالا وقوله « الوصية للوالدين » نائب فاعل وذكره الفصل لأنه مجازي التأنيث (قوله واعترض بأنه) أي حديث الترمذي أي فيمتنع نسخ الآية المذكورة بالحديث المذكور فلا يصح التخييل به . والجواب ماسياتي أيضا أن الصحيح حوار نسخ التواتر بالآحاد لأن محل النسخ الحكم ودلالة التواتر كالقرآن عليه ظلية (قوله بالسنة) أي آحادا أو متواترة (قوله لأن الخصيص أهون من النسخ) لأن النسخ رفع الحكم بالكلمة عملا على الخصيص مثاله « بوصفكم الله في أولادكم » مع حديث لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قوله لأنه دونه في القوة) إذ الأول قطعي والثاني مطون فلا يرفع به (قوله كالأحاد) أي فإن دلالة على الحكم ظلية بلا كلام فلم يرفع بالظن إلا ظني نعم يقطع بالحكم بقرائن مشاهدة من المتقول عه أو متواترة نقلت إليها تواترا فيمضي امتناع النسخ بالآحاد فيستثنى هذا من ترجيح الجواز أخذنا من التعليل والله أعلم .

﴿ فصل : في التعارض ﴾ (إدا تعارض نطقان فلا غلو إيمان يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » وحديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » حمل الأول على ما إذا كانت من له الشهادة عالما بها والثاني

أنه لا ينسخ التواتر بالآحاد وفي نسخة ولا يجوز نسخ الكتاب بالسنة أي عملا على تخصيصه بها كما تقدم لأن الخصيص أهون من النسخ (وبحور نسخ التواتر بالتواتر وسنح الآحاد بالآحاد وبالتواتر ولا يجوز نسخ التواتر كالقرآن (بالآحاد) لأنه دونه في القوة والراحح حوار ذلك لأن محل النسخ هو الحكم والدلالة عليه بالموار ظلية كالأحاد .

﴿ فصل : في التعارض ﴾ (إدا تعارض نطقان فلا غلو إيمان يكونا عامين أو خاصين أو أحدهما عاما والآخر خاصا أو كل واحد منهما عاما من وجه وخاصا من وجه فإن كانا عامين فإن أمكن الجمع بينهما يجمع) يحمل كل منهما على حال مثاله حديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » وحديث « شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد » حمل الأول على ما إذا كانت من له الشهادة عالما بها والثاني

على ما إذا لم يكن عالما بها والثاني رواه مسلم بلفظ « ألا أخبركم بخير الشهود الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » والأول متفق على معناه في حديث « خيركم قرني ثم الدين يلونهم إلى قوله ثم يكون جدم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » (فان لم يمكن الجمع بينهما يتوقف فيها إن لم يعلم التاريخ) أي إلى أن يظهر مرجح أحدهما . مثاله قوله تعالى « أو ما ملكت أيمانكم » وقوله تعالى « وأن تعموا بين الأخنتين » فالأول يجوز ذلك بملك الميمين والثاني يحرم ذلك فرجح التحريم

لأنه أحوط (فان علم التاريخ) نسخ (التقدم بالتأخر) كما في آتية عدة الوفاة وآتية الصابرة وقد تقدمت الأربع (وكذلك إن كانا خاصين) أي فان أمكن الجمع بينهما يجمع كما في حديث أنه صلى الله عليه وسلم توشاً وغسل رجله وهذا مشهور في الصحيحين وغيرها وحديث أنه توشاً ورش الماء على قدميه وهما في التعلين رواه النسائي والبيهقي وغيرها فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد كما في بعض الطرق: إن هذا وضوء من لم يحدث فان لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم (١٧) التاريخ يتوقف فيها إلى ظهور

مرجح لأحدهما مثاله ما جاء أنه ﷺ مثل عما للرجل من امراته وهي حائض فقال ما فوق الإزار . رواه أبو داود وجاء أنه قال اصنعوا كل شيء إلا السكاح أي الوطء رواه مسلم ، ومن حملته الوطء فما فوق الإزار فتعارضانه فرجح بعضهم التحريم احتياطاً وبعضهم الحل لأنه الأصل في المنكحة . وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور ( وإن كان أحدهما عاماً والآخر خاصاً فيخص العام بالخاص ) كتخصيص حديث الصحيحين « فبا سقت السماء العشر » بحديثها « ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة » كما تقدم ( وإن كان كل واحد منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه فخص عموم كل واحد منهما بخصوص الآخر ) إن يمكن ذلك مثاله حديث أبي داود وغيره « إذا بلغ الماء قلتين فإنه لا نجس »

( قوله لأنه أحوط ) أي من الحل الذي هو مقتضى الأول إذ العمل به يخلص عن المحذور بقينا بخلاف العمل بالحل لاحتمال المحذور فيقع فيه . ولذا قال سيدنا عثمان رضي الله عنه أحلتها آية وحرمتها آية وتوقف في ذلك ، لكن الفقهاء رجحوا التحريم بدليل منفصل وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم فهو أحوط ( قوله فان علم التاريخ ) أي وأما إن علم تقارنهما في الورد غير الناظر بينهما في العمل إن تعذر الجمع بينهما كما هو الفرض وتعذر التاريخ بينهما بأن تساويهما كل وجه ( قوله وضوء من لم يحدث ) والمقصود التحليل لإمكان الجمع فلا ينافي أن الشافعية لا يكتفون بالرش في وضوء التجديد ويمكن تصحيحه بحمل الرش على الغسل الخفيف الذي يشبه الرش أو حمل التعلين على الخفين يصدق الرش على أعلاهما بالرش على القدمين وهما في التعلين ويكون المراد بقوله في بعض الطرق هذا وضوء من لم يحدث أي لم يحدث حدثاً كبيراً أي لم يجب ( قوله ولم يعلم التاريخ ) بأن لم يعلم بينهما تقارن ولا تأخر في الورد ( قوله إلى ظهور مرجح ) فان تعذر الترجيح لتساويهما من كل وجه خيو بينهما ( قوله مثاله ) أي مثال عدم إمكان الجمع ( قوله ما فوق الإزار ) أي من بدنها كبطنها وصدرها أي فيحل الاستمتاع بهذا كله ( قوله اصنعوا الخ ) أي بالمرأة الحائض وهذا الأمر للإباحة ( قوله ومن حملته ) أي من جملة أفراد الوطء فما فوق الإزار فالحدث الأول يجوز به وهذا يحرمه ( قوله فتعارضانه ) أي ولم يمكن الجمع ولم يعلم التاريخ فيتوقف عن العمل بواحد منهما إلى ظهور الرجح ، وهو الاحتياط عند بعض ، وأصالة الحل عند بعض ( قوله لأنه الأصل الخ ) أي فيستحب عند الشك في التحريم ، وما ذكره الشارح من الخلاف سهو منه فان ما فوق الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي في شرح مسلم بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه نعم التعارض في الحديثين المذكورين في الاستمتاع بغير الوطء فما تحت الإزار فان الأول يحرمه والثاني يجوز به فرجح بعضهم كالشافعي تحريمه احتياطاً ، وبعضهم كآبي حنيفة حله لأنه الأصل في المنكحة كذا في الحاشية ( قوله فيما سقت السماء ) هو شامل لخمس أوسق ولما دونها . والمراد من السماء المطر أو السحاب أو الفلك ، وقوله المنى أي يجب إخراج عشر ما يحصل منه للفقراء فيقصر هذا الحديث على خمسة أوسق ويخرج ما دونها عن حكمه ( قوله عاماً من وجه ) أي باعتبار التعارض به سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر ( قوله مثاله ) أي مثال كون كل منهما عاماً من وجه وخاصاً من وجه ( قوله إلا ما غلب ) أي أو طعمه أو لونه على نظيره من صفات الماء فالواو في الحديث بمعنى أو ( قوله حتى يحكم ) بالرفع على أن حتى ابتدائية ، والنصب بأن مقدرة بعدها وكذا يقال في الثاني ( قوله فان لم يمكن تخصيص الخ ) أي بأن لم يندفع التعارض بينهما به احتيج في العمل بأحدهما فتعارضانه فيه إلى الترجيح بينهما سواء تقارنا في الورد أو تأخر أحدهما عن الآخر ( قوله من بدل دينه الخ ) بأن انتقل عنه إلى الكفر والمراد من الدين الإسلام ويمكن زيادة الأعم فدخل فيه يهودي تنصر أو بالعكس فانه لا يقبل منه إلا الإسلام ( قوله فاقتلوه ) أي

( ٣ - ورقات ) مع حديث ابن ماجه وغيره « الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » فالأول خاص

بالقلتين عام في التنفير وغيره ، والثاني خاص في التنفير عام في القلتين وما دونهما فخص عموم الأول بخصوص الثاني حتى يحكم بأن ماء القلتين نجس بالتنفير ، وخص عموم الثاني بخصوص الأول حتى يحكم بأن ما دون القلتين نجس وإن لم يتغير فان لم يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر احتيج إلى الترجيح بينهما فيما تعارض فيه مثاله حديث البخاري « من بدل دينه فاقتلوه » وحديث

الصحيح أنه عليه السلام سئل عن قتل النساء فالأول عام في الرجال والنساء خاص بأهل الردة والثاني خاص بالنساء عام بالحريات والمرتدات فتعارضاً في المرتدة (١٨) هل تقتل أم لا والراجح أنها تقتل (وأما الاجماع فهو اتفاق علماء أهل الصرط)

بعد استنابته وجواباً إن لم يتب (قوله والراجح أنها تقتل) أي عملاً بالحديث الأول وترجيحاً له والقرينة على ذلك أن المقصود بالنهي حفظ حق الفاعلين فيقول الأول على عمومته وخص الثاني بالحريات وتحصل أن المرتدة تقتل قياساً لقتلها بالكفر بعد الإيمان على قتلها بالزنا بعد الإحصان (قوله وأما الاجماع) يطلق في اللغة على معنيين : أحدهما العزم ، والثاني الاتفاق فعلى الأول يصح إطلاقه على الواحد بخلاف الثاني لأن الاتفاق لا يستند إلا لمتعدد (قوله فهو اتفاق الخ) أي اصطلاحاً والمراد من اتفاقهم اشتراكهم في اعتقاد الحكم الدال عليه قولهم أو فعلهم أو تقريرهم من هذه الأمور أو بعضها الحادثة أي الحصلة التي من شأنها أن تحدث وتوجد من قول أو فعل أو غيرها (قوله العوام) هم غير العلماء وعلماء بعضهم بأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقولهم كالصبي والمجنون (قوله الفقهاء) وهم المجتهدون (قوله الشرعية) أي المنسوبة إلى الشرع لأخذ حكمها منه ولو بطريق القياس (قوله فيها) أي في شأنها وبسيها أو عليها أي على حكمها وقد يبحث في كلامه بأنه يقتضى أنه إذا لم يوجد إلا ثلاثة فاجماعهم معتبر بخلاف ما إذا كانوا ألفاً وأجمعوا إلا واحداً فإنه لا يعتبر (قوله حجة) أي فيجب الأخذ به (قوله دون غيرها) فلا يكون حجة في حق أحد من هذه الأمة ، وقيل إنه حجة بناء على أن شرعهم شرع لنا (قوله على ضلالة) أي باطل والمعنى أنه لا يقع اجتماعهم على الباطل لا عمداً ولا خطأً فتنى الضلالة عن اجتماعهم مستلزم أنه حق ويكون حجة ، وإضافة الأمة إليه تشتر باخراج غيرهم عن هذا الحكم . والشرع أي ما جاء به عليه السلام . وقوله ورد بمصمة هذه الأمة أي عن الاجتهاد على باطل أي دل على ذلك والمراد بها من يحجج باتفاقهم (قوله على العصر الثاني) أي على أهله والمراد بكونه حجة على من ذكر وجوب الأخذ به وامتناع مخالفته : واعلم أنه لا ينقد إجماع إلا بعد وفاته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط حجته) أي في كونه حجة ، وقوله انقراض العصر أي عصر الاجماع (قوله وأجيب الخ) عبارته في شرح جمع الجوامع . وأجيب بجمع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه (قوله يعتبر) هو بالجزم على أنه جواب الشرط أو بالرفع على أنه دليل الجواب عند سميويه أو نفس الجواب على إضمار الفاء عند الكوفيين أو على إضمار شيء (قوله وصار من أهل الاجتهاد) أي فإن خالف لم ينقد إجماعهم على هذا القول (قوله ولهم أن يرجعوا الخ) أي لعدم استقرار الاجماع (قوله وانتشار ذلك الفصول والفعل) أي بحيث بلغ الباقيين ومضى زمن يتمكنون فيه عادة من النظر (قوله وسكوت الباقيين عليه) بأن لم ينكروه ولا ظهرت أمارات الرضا أو السخط منهم ، وخرج بقيد الانتشار وما بعده ما إذا لم يبلغ القول أو الفعل كل الباقيين أو بلغهم ولم يمض الزمن المذكور فليس بالاجماع وما ظهرت أمارات الرضا فهو إجماع قطعاً أو أمارات السخط فليس بالاجماع قطعاً (قوله ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي) واختيار البيضاوي أنه ليس بالاجماع ولا حجة واختاره القاضي ونقله عن الشافعي ونقل أنه آخر أقواله ، وأما استدلال الشافعي رضي الله عنه في مسائل بالاجماع السكوتي فأجيب عنه بأن تلك المسائل ظهرت من الساكتين فيها قرينة الرضا فلبست من محل النزاع (قوله وقول الواحد) أي وكذا قول الأكثر (قوله على غيره) أي لا من علماء الصحابة ولا من علماء غيرهم (قوله على القول الجديد) هو ما ألفه الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه بمصر وعمله فما يقال من قبل الرأي

حكم (الحادثة) فلا يصح دفاع العوام لهم (وسمى بالعلماء الفقهاء) فلا يصح موافقة الأصوليين لهم (وسمى بالحادثة الحادثة الشرعية) لأنها محل نظر الفقهاء بخلاف اللغوية مثلاً فانما يجمع فيها علماء اللغة (وإجماع هذه الأمة حجة دون غيرها لقوله عليه السلام لا يتمتع أمي على ضلالة) رواء الترمذي وغيره (والشرع ورد بمصمة هذه الأمة) لهذا الحديث ونحوه (والاجماع حجة على العصر الثاني) ومن بعده (وأي أي عصر كان) من غير الصحابة ومن بعدهم (ولا بشرط في حجته انقراض العصر) ما لم يموت أهله على الصحيح لسكوت أهل أدلة الحجة عنه ، وقيل بشرط لجواز أن يطرأ مصمم ما يخالف اجتهاده ويرجع عنه . وأجيب بأنه لا يجوز له الرجوع اجماعهم عليه (فإن قلنا إن انقراض العصر شرط بغيره) في انعقاد الاجماع (قول من ولد في حياتهم ونعمه وصار من أهل الاجتهاد) ولهم على هذا

والقول (أن يرجعوا عن ذلك الحكم) الذي أدى اجتهادهم إليه (والاجماع يصح بقولهم وبفعلهم) وكان يقولوا بخوار شيء أو بفعلوه فبذل فعلهم له على جوارزه لعصمتهم كما تقدم (وبقول البعض وبفعل البعض وانتشار ذلك القول أو الفعل وسكوت الباقيين عليه) ويسمى ذلك بالاجماع السكوتي (وقول الواحد من الصحابة ليس حجة على غيره على القول الجديد)

والخبر ما دخله الصدق  
والكذب ) لاحتماله لهما  
من حيث إنه خبر كموك  
قام زيد يحتمل أن يكون  
صدقا وأن يكون كذبا  
وقد يقطع صدقه أو كذبه  
لأمر خارجي لآلهاته  
فالأول كبر الله والثاني  
كقولك الضد أن عثمنا  
( والخبر ينقسم إلى آحاد  
وموثر فالموثر ما يوجب  
العلم وهو أن يرويه جماعة  
لا يقع الواطئ على الكذب  
عن مثلهم وهكذا إلى أن  
يسمى إلى الخبر عه ويكون  
في الأصل عن مشاهدة  
أو سماع لاعن اجتهد  
كالإخبار عن مشاهدة  
مكة أو سماع خبر الله تعالى  
من النبي صلى الله عليه  
وسلم بخلاف الإخبار عن  
عتهده به كإخبار  
العلامة بقدم العالم  
( والآحاد ) وهو مقابل  
النوثر ( وهو الذي يوجب  
العمل ولا يوجب العلم  
لاحتمال الخطأ فيه وينقسم  
إلى قسمين إلى مرسل ومسند  
فالمسند ما اتصل بإسناده )  
بأن صرح رواه كهم  
( والمرسل ما لم يتصل  
إسناده ) بأن أسقط بعض  
رواته ( فان كان من

وأما غيره فهو حجة إذ هو في محل المرفوع كقول الصحابي : أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو من  
السنة كذا أو رخص في كذا وموافقة الإمام الشافعي رضي الله عنه لزيد بن ثابت في المرافض ليس  
تقليدا له بل لدليل قام عنده فوافق اجتهداه وهو معنى قول الرازي : لاسما وقد نجاه  
الشافعي . ( قوله اهتديتم ) أي كنتم على هدى فدل على أن قوله حجة وإلا لم يكن المقصود به  
مهتديا ( قوله وأجيب بضعفه ) أي ضعف هذا الحديث والحق أن قوله ليس بحجة لإجماع الصحابة  
على جواز مخالفة بعضهم بعضا ولو كان قول بعضهم حجة لوقع الانكسار على من خالفه منهم ( قوله  
وأما الأخبار ) أي بيانها شرحا وحكما ( قوله فالخبر ) أي الذي هو مجرد الأخبار واحتماله لأن  
التعريف للخصيعة المدلول عليها بالمرد ( قوله ما دخله الصدق ) هو مطابقة حكمه للمعروف منه للواقع ،  
والكذب عكسه ( قوله أن يكون صدقا ) أي إذا صدق ودا كذب أو صادقا وكاذبا ( قوله ومتواتر )  
مأخوذ من التواتر وهو تتابع أمور واحدا بعد واحد بفترة ومنه « ثم أرسلنا رسلا تترى » ( قوله  
فالموثر ) بدأ به على عكس التقسيم لطول الكلام على الآحاد ( قوله ما يوجب العلم ) أي حيز من  
شأنه وجب بنفسه إجماعا عايدا العلم أي حصول العلم بصدق مضمونه فخرج بقولهم نفسه ما يوجب  
بواسطة القرائن نكر ملك آخر بموت ولد له مشرف على الموت وانضم إليه قرائن الصراخ وحروج  
المحذرات على حالة مسكرة غير معادة فلما تقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم به موت الولد ( قوله وهو  
أن يرويه الخ ) أي الموثر وما يوجب العلم أي حاله أن يروي أو دو أن يروي جماعة ولو فسافا  
وكفارا وأرقاء وأنانا ولو صيانا عيرين ، وأهل الجماعة المذكورة خمسة لأربعة على الراجح لعدم  
إيجاب خبرهم العلم لاحتياهم إلى الزكية فيما لو شهدوا بالنا ( قوله وهكذا ) وفي الكلام بحث  
وهو أن الحد لا يشمل ما لو كان المحزون طبقة واحدة أو طبقتين فقط مع أنه لاشبه أن ذلك من  
من التواتر وكأنه بي الأمر على الغالب ( قوله فيكون في الأصل ) أي في أول مراتبه وهو طبقته  
الأولى ناشئا عن مشاهدة أو سماع ( قوله لاعن اجتهد ) أي مجاوز الملط فيه ( قوله كالأخبار عن  
مشاهدة مكة ) أي كالأخبار بوجود مكة الحاصل عن مشاهدة مكة الخ ( قوله أو سماع ) أي  
وكاجارته صلى الله عليه وسلم عن الله الحاصل عن سماع الخ ( قوله يقدم العالم ) أي فليس هذا من  
التواتر بمجوار الغلط فيه لأنه عن اجتهاد ( قوله يوجب العمل ) أي مضمونه وهو الذي لم تبلغ  
رواته عدد الموثر واحدا أو أكثر ، وشروط عدالة رواته فلا يجب العمل بخبر الماسق والمجهول  
وإنما لم يوجب خبر الواحد العلم لأن دلالاته ظنية وأوجب العمل لقوله تعالى « فلولا نفر من كل فرقة  
منهم طائفة » الخ والفرقة الثلاثة فأكثر والثلاثة والطائفة منها يصح أن يكون واحدا أو اثنين  
وأيا كان صلى الله عليه وسلم يثبت الآحاد إلى القائل والواحي لتبليغ الأحكام التي منها وجوب  
الواجبات وحرمة المحرمات ليعتدوا بذلك ويلزموا العمل به ( قوله ما اتصل بإسناده ) الإسناد في اللغة  
ضم أحد الشئتين إلى الآخر ثم استعمل في المعاني ، يقال أسند فلان الخبر إلى فلان إذا عزاه إليه  
أو تلقاه عنه وهو الطريق الموصلة إلى المتن . ولما هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام فإ  
الحاكم للسند ما رواه المحدث عن شيخ مطهر سماعه منه وكذا شخه عن شعبة متصلا إلى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ( قوله بعض رواه ) واحدا كان أو أكثر من آية محل كان وقال جماعة من  
المحدثين لا يسمى مرسلا إلا ما أخبر فيه الناجي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذا قال في البقوة :  
ومرسل منه الصحابي سقط . وسما الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي من أي موضع كان  
معضلا ولذا قال فيها : والفضل الساقط منه اثنان . ( قوله فان كان ) أي المرسل ( قوله غير الصعامة )  
بأن كان المرسل له غير صحابي ( قوله مجروحا ) أي متصفا بما يحل مدله ( قوله ابن السب )

مراسل غير الصحابة ) رضي الله تعالى عنهم ( فليس بحجة ) لاحتمال أن يكون الساقط مجروحا ( إلا مراسيل سعيد بن السب )

من الناس رضى الله عنه أسقط الصحابي وعراها لى صلى الله عليه وسلم هى حجة (فأما فتش عنها  
(فوجدت مساييد) أى رواها (٢٠) له (الصحابي) الذى أسقطه عن النبى صلى الله عليه وسلم وهو فى الطالب

صهره أبو روحته  
أبو هريرة رضى الله عنه  
أما مراسيل الصحابة ما  
روى صحابي عن صحابي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم يسقط الثاني حجة لأن  
الصحابة كلهم عدول  
(والعمدة) بأن يقال  
حدثنا فلان عن فلان إلى  
آخره (فدخل على الإسناد)  
أى على حكمه فكون  
الحديث المروى بها فى حكم  
للسند لاقى حكم الرسل  
لاصال سنده فى الظاهر  
(وإذا قرأ الشيخ) وغيره  
يسمعه (عمر للراوى  
أن يقول حدثني أو أخرجني  
وإن قرأ هو على الشيخ  
فيقول أخرجني ولا يقول  
حدثني) لأنه لم يحدثه ومهم  
من أجاز حديثي وعنه  
عرف أهل الحديث لأن  
العقد الإعلام بالرواية  
عن الشيخ (وإن أجاز  
الشيخ من سير رواية  
فيقول أجازني وأخرجني  
إجازة . وأما القياس  
فهو رد العرع إلى الأصل  
علة تجمعهما فى الحكم  
كقياس الأرز على الدر  
فى الرابا بجامع الطعم (وهو  
نقسم إلى ثلاثة أقسام : إلى  
قياس علة ، وقياس دلالة ،

صح الباء وكسرها (قوله من التابعين) جمع ناسع بمعنى الناسي ، وهو من لقي الصحابي شرط  
طول الاحتمال بخلاف الصحابي فانه من اجتماع الرسول ولو لحطة (قوله عن النبى) متعلق برواها  
أى والصحابي عدل وإسقاط العدل كذكره (قوله وهو) أى ذلك الصحابي الذى رواها له  
(قوله أبو روحته) أى لأروح منه فان الصهر يطلق على كل منهما (قوله أما مراسيل الصحابة  
الح) (الحاصل أن الرسل لا يختص به إلا إذا تأكد بقول صحابي أو قوله أو قولى أكثر أهل العلم  
أو كان من مراسيل الصحابة وكذا إذا أسنده عن الرسل وكذا إذا عرف من حال الراوى الذى  
أرسله أنه لا يرسل إلا عن فعل قوله كمراسيل سعد بن المسبب من عله الشامي رضى الله عنه  
وراد بعضهم العباس وأن ينشر من غير سكر أو يصم إليه عمل أهل العصر به (قوله ثم يسقط  
الثاني) وهو الواسطه منه ومن النبى صلى الله عليه وسلم (قوله كلهم عدول) أى فلا سحت عن  
عدالتهم فى رواية ولا شهادة فكون الساطع عدلا وإسقاط العدل كذكره وأما سماع الصحابي  
من تاسى فادر (قوله والعمدة) هى مصدر عن الحديث بمعنى إذا رواه بلفظ عن فلان أى  
على حكمه وهو قوله والعمل به (قوله لاقى حكم الرسل) من رده وعدم العمل به (قوله  
فى الظاهر) شرط أن يكون البعض غير مدلس وأن يمكن لعاء بعض البعض بعضا وفى اشراط  
ثبوت اللقاء خلاف (قوله وإذا قرأ الشيخ) سواء قرأ من حفظه أو كتابه (قوله وغيره بسمعه)  
أى ولو من وراء حجاب حيث عرف صوته (قوله حدثني الح) أو حدثنا أو أخرجنا أو أمانا  
أو سمعت فلانا يقول أو قال لنا فلان أو ذكرنا فلان لافرق بين أن يأتى للسامع فى رواية السمع  
أو يسمعه عنها سحو لاتروعى أو رحت عن أحارك وهو كذلك نعم إن أسد المنع إلى نحو خطأ  
منه فيما حدث به أو شك فيه اسمع الرواية عنه (قوله وإن قرأ هو على الشيخ) أى من كتاب  
أو حفظ وهو يسمعه سواء حفظ السح ماقرأ عليه أولا (قوله فيقول أخرجني) وإن لم يعبده سحو  
قوله قراءه عليه أو قراءته عليه (قوله ولا يقول) أى لا يجوز له اصطلاحا أى لا يسمى أن يقول  
حدثني ، وقد استشهد بعضهم للتعرفه بينهما بأنه لو قال لبعده : من أخرجني بكذا فهو حر ولاسه  
له فأخبره بذلك بعضهم نكبات أو رسول أو كلام عتي ، بخلاف ما لو قال من حدثني كذا فانه  
لا يثبت إلا إن شافه بالكلام (قوله وإن أجاز) ولو مع البازله والإجازة معها أعلى مرسة من  
الإجازة المجردة منها وهى أنواع أعلاها إجازة الخاص عو أخرجت من عاصري رواية جميع مروياتي  
(قوله وأما القياس) أى الذى هو من أصول الفقه (قوله فهو رد العرع إلى الأصل) أى إلخافه  
وهذا معناه اصطلاحا . وأما لغة فهو مديري السى تأخر لعلم لمساواة بينهما بقول مست الثوب  
بالدراع أى قدرته به . وأركابه أربعة . الأصل والعرع وحكم الأصل وعلة حكم الأصل (قوله علة)  
أى نسبها وهو أمر مشترك بينهما يوجب الاشتراك فى الحكم (قوله تجمعهما) أى الأصل والعرع  
أى يدل على اجتماعهما فى الحكم المعلوم للأصل (قوله كقياس الأرز الح) ويقول أيضا السند  
حرام كالخمر للاسكار (قوله فيه) حال من العلة (قوله موحدة للحكم) أى مقصية اقتضاء ما  
لثبوت مثل حكم الأصل للعرع (قوله عقلا) أى فى نظر العقل وقوله تخلفه عنها بأن يوحدها  
فى العرع ولا يثبت هوله (قوله بأحد الطيرين) أى ثبوت الحكم فى أحد الطيرين أى الثبوت  
للتشاركين فى الأوصاف على ثبوتها فى الطير الآخر (قوله وهو) أى الاستدلال للذكور أى المراد

ب  
وقياس شبه بقياس العلة ما كانت العلة فيه موحدة للحكم بحيث لا يحس عقلا تخلفه عنها كقياس الصرب على  
النافع للوالدين فى التحريم بلة الإيداء (وقياس الدلالة هو الاستدلال بأحد الطيرين على الآخر وهو أن تكون العلة دالة على

الحكم ولا تكون موجبة للحكم) كقياس مال الصبي على مال البالغ في وجوب الزكاة فيه بجماع أنه مال نام، ويجوز أن يقال لا يجب في مال الصبي كما قال به أبو حنيفة فيه (وقاس الشبه هو الفرع المردد بين أصلين فليحق (٢١) بأكثرهما شها) كما في العبد

إذا أتلّف فانه مردد في الضمان بين الإنسان الحر من حيث إنه آدمي وبين البهيمة من حيث إنه مال وهو بالمال أكثر شها من الحر بدليل أنه يباع وبورث وبوقف وتضمن أحزائه بما نقص من قيمته (ومن شرط الفرع أن يكون مناسبا للأصل) فما يجمع به بينهما للحكم أي أن يجمع بينهما بماسب للحكم (ومن شرط الأصل أنه يكون ثابتا بدليل متفق عليه من الخصمين) ليكون القياس حجة على الخصم فان لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس (ومن شرط العلة أن تطرد في معلولاتها فلا تنتقض لمطلوبا معنى) في انتقض لفظا بأن صدقت الأوصاف المرسها عنها في صورة بدون الحكم أو معنى بأن وجد للمعنى المثلل به في صورة بدون الحكم فسد القياس الأول كأن يقال في القتل بالمثلل إنه قتل عمد عدوان فيجب به المصاص كالقتل بالهدد فينتقض ذلك بقتل الولد ولده فانه لا يجب به قصاص والثاني كأن يقال تجب

به (قوله موجبة للحكم) أي لا تكون مقتضية اقتضاء تاما لثبوت الحكم للفرع بحيث يفيح عقلا تخلفه عنها بل سكون بحيث لا يفيح ذلك لقرب الفارق بينهما (قوله مال الصبي) المراد به ما يشمل الصبية (قوله ويجوز أن يقال) أي من غير استصحاب في نظر العقل فيثبت يفرق بين البالغ والصبي بالقياس على الحج فانه يجب على البالغ ولا يجب على الصبي والضعيف نيته بخلاف البالغ (قوله إذا أتلّف) بالبناء للمفعول أي قتل (قوله من حيث إنه آدمي) أي ومقتضى ذلك أن لا يزاد فيه على الدابة وقوله من حيث إنه مال أي ومقتضى ذلك الزيادة على الدابة (قوله وهو بالمال أكثر شها) فألحق بالمال في ضانته بقيمته بالغة ما بلغت ولو زادت على دية حر (قوله عما نقص من قيمته) أي إن لم يكن لها أرض مقدر من حر فان كان لها ذلك فالأولى أن يقول وهو بالبهيمة أكثر شها (قوله أي أن يجمع بينهما بماسب) أي لا بد أن تكون علته مماثلة لعلة الأصل إما في عينها كقياس البيذ على الحر بجماع الإسكار أو في جنسها كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجماع الجنابة (قوله للحكم) متعلق بيجمع أي لأجل إثبات حكم الأصل للفرع وكأن وجه ذكرها في الشرط مع قوله السابق صلة تجمعهما في الحكم عدم نصومية ذاك في الشرطية لاحتمال الإرادة تعريف بعض الأنواع (قوله أن يكون ثابتا) أي يكون حكمه الذي يراد إثباته للفرع (قوله بين الخصمين) أي المنازعين في ثبوت ذلك الحكم للفرع (قوله فان لم يكن خصم) أي يراد الاحتجاج عليه بأن أريد مجرد إثبات الحكم في الفرع (قوله يقول به القياس) أي يعتقد من حيث صحة الإثبات به أو بتقليد صحيح (قوله ومن شرط العلة الخ) أي من حيث صحة الإلحاق بواسطتها (قوله في معلولاتها) وهي الأحكام المعللة بها وإنما جمع المعلول مع اتحادها في نفسه لتعدد بتعدد محال (قوله فلا ينتقض) تعريف على الاطراد، وقوله لفظا ولا معنى تميزان محولان عن الماعل ولقائل أن يقول لاحاجة لا اعتبار انتفاء الانتقاض لفظا للانتضاء عنه باعتبار انتفاء الانتقاض معنى لأنه شمله بل لو اقتصر على قوله فلا تنتقض لكفي وكأنه أراد الإيضاح والتأكيد وتعليم الاصطلاح (قوله الأول) أي الاستقاضي لفظا (قوله بالمثلل) أي الشيء الثقيل وهو ما يقتل مثله كالحجر والخشب (قوله الوالد ولده) أي الأصل وإن علا والفرع وإن سفل (قوله فانه لا يجب به قصاص) أي فقد صدقت الأوصاف المرسها من العلة وهي القتل والعمد والعدوان أي هذه الألفاظ بدون الحكم وهو وجوب القصاص (قوله والثاني) أي الانتقاض معنى (قوله فيقال) أي اعتراضا على هذا التعليل (قوله ولا زكاة فيها) فقد وجد المعنى للعلل وهو دفع حاجة الفقير بدون الحكم وهو وجوب الزكاة (قوله لا من شرط الحكم الخ) أي حكم الأصل من حيث صحة الإلحاق فيه سبب علته (قوله وإن وجدت وجد الخ) خرج ما إذا لم تكن كذلك بأن وجدت بدونه أو وجد هو بدونها في صورة أو صور (قوله بماسبها له) أي بسبب أن بينهما ماسة تقتضي ارتباطا بينهما واجتماعا في الحصول (قوله لما ذكر) أي من مناسبتها له (قوله وأما الخطر والإباحة) أي فقد احتلف فيها هو الأصل فيهما بعد البينة (قوله فمن الناس) أي العلماء فاهم هم الناس (قوله إن الأشياء) المراد منها ما يشمل الأقوال والأفعال وغيرها (قوله إلا ما أحاطه الشرعة) أي دلت على إباحته ونسبى أن يراد بالإباحة هنا الحواز بالمعنى الشامل للوجوب

الزكاة في المواشي لدفع حاجة الفقير فيقال ينتقض ذلك بوجوده في الجواهر ولا زكاة فيها (ومن شرط الحكم أن يكون مثل العلة في الشيء والإثبات) أي تابعا لها في ذلك إن وجدت وجد وإن انتفت اتنى (والعلة هي الجالبة للحكم) مناسبتها له (والحكم هو المطلوب للعلة) لما ذكر (وأما الخطر والإباحة من الناس من يقول إن الأشياء) بعد البينة (على الخطر) أي على صفة هي الخطر (إلا ما أحاطه الشرعة



فإن لم يوجد في الترمذ ما يدل على الإباحة فيسبب بالآصل وهو الحظر ، ومن الناس من يقول صده وهو أن الأصل في الأشياء بعد العنة إنها على ( الإباحة إلا ما حظره الشرع ) والصحيح الفصل وهو أن المصار على الحريم والمنافع على الحل ، أما قبل العنة فلا حكم يطلق فأحد لاسفاء ( ٢٢ ) الرسول الموصل إليه ( ومعنى استصحاب الحال ) الذي يحتج به كما سيأتي

( أن يستصحب الأصل ) أي عدم الأصل ( عند عدم الدليل الشرعي ) بأن لم عهد المجتهد بعد البحث الشديد عه قد قدر الطاقة كان لم يجد دليلا على وحوث صورته ورحب بفعل لا يجب باستصحاب الحال أي عدم الأصل ، وهو حجة حرما . أما الاستصحاب المشهور الذي هو ثبوت أمر في الركن الثاني لثبوت في الأول فحجة عندنا دون الحسية فلا ركة عدما في عشرين ديارا ناقصة روح رواج الكاملة بالاستصحاب ( وأما الأدلة متقدم الخلق منها على الخلق ) وذلك كالظاهر والمؤول فيقدم اللفظ في المعنى الحقيقي على معناه المحاري ( وللوجه العلم على الوجه للعلم ) وذلك كالنوازل والآحاد فيقدم الأول إلا أن يكون عاما فخص بالثاني كما تقدم من تخصيص الكتب بالنسبة ( والطلق ) من كتاب وسنة ( على القياس ) إلا أن يكون

والدب والكرامه ( قوله فيسبب ) معني يتمسك فيه بالسبب لأن كيد أو يطلب من النفس التمسك فيه فهي للطلب وهذه الصار تأكيد وإيضاح لما قبلها ( قوله إلا ما حظره الشرع ) أي دل على أنه محظور أي حرام ( قوله المصار ) جمع مصره وهو ما يصير ويؤلم ( قوله أما قبل العنة ) أي سلب على صلى الله عليه وسلم الشريعة إلى الخلق وهو الطاهر إذ ما بين وصولها إليه وصل بليتها كما قبل وصولها إليه ( قوله فلا حكم ) أصليا أو فرعيا كما هو المقول عن الأشاعرة وجمع من غيرهم ولهذا قال المصنف في شرح مسلم إن من مات في العرة على ما كانت عليه العرب من عادة الأوثان فهو في النار ( قوله الموصل إليه ) أي الحكم ويلزم من اسفاء الرسول اسفاء رتب الثواب وانعقاد لعوله تعالى « وما كما معدين » أي ولا مثنيين « حتى يبعث رسولا » ( قوله وهو حجة حرما ) وفيه أن بعضهم حكى الخلاف فيه للشارح وإعالم بلغت إليه لأن عارضهم سايه ( قوله المشهور ) أي المصنف إليه الاسم عند الإطلاق ولثبوت في الركن الأول أي وهو ما قبل ذلك الركن ( قوله روح الخ ) أي أن رعب فيها عصمة الكاملة ( قوله بالاستصحاب ) أي لعدم وحوث الركة فيها في عهده صلى الله عليه وسلم وسين الاستصحاب للطلب ، ومعناه أن الناطر يطلب الآن صحة ما مضى وأما حسن الاستصحاب المشهور وهو ثبوت الأمر في الأول لثبوت في الثاني فاستصحاب مقول كآن يقال في المكياال الموجود الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي قال السبكي ولم يقل الأصحاب به إلا في مثله واحد ركسها خوف الإطالة ( لوله وأما الأدلة ) أي ترتها ( قوله فتقدم الخلق الخ ) أي عند احكامها وساق مدلولاتها ( قوله على الخلق ) أي بالنسبة للآخر وإن كان حلما في نفسه ( قوله والمؤول ) أي المحمول على معناه المرحوح من غير دليل ( قوله على معناه المحاري أي وعلى مجموع المعين لأنه ناعتار ذلك ما دل عليه دليل انعكس الأمر ) ( قوله من تخصيص الكتاب بالنسبة ) مثاله « يوصيكم الله في أولادكم » الخ فإنه عخص هو له في الحديث « لارث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ( قوله والطلق ) أي وعدم الطلق وهو قول الله رسول الله صلى الله عليه وسلم ( قوله من كتاب وسنة ) أي موارره أو آحاد ( قوله والقياس الخلق ) وهو احتمال العاروق فيه صعبا كقياس المعناه على الموراء في المع من النصحة وإن احتمل الفرق بأن المعياء يرشد إلى المرعى الحد فتسمن والموراء بواكل إلى نفسها وهي ناقصة الصر فلا يدعى فيكون الأمور مطعة المهرال لصعقه ( قوله وذلك كقياس المله الخ ) معني أنه إذا تردد الفرع بين ثلاثة أحوال أحدها علة موحدة للحكم الخلق به ولو كان أكثر شها بغيره أو كان له مطر على قياس الشبه بل وعلى قياس الدلالة ( قوله أي يعمل به ) أي بأن يصعد ( قوله ومن شرط للمعنى ) أي شرطه المحقق له أي الذي لا يكون صالحا للاعفاء إلا به ( قوله وهو المجتهد ) أي المطلق المصنف إليه الاسم عند الإطلاق ( قوله خلافا ومدها ) هما مصوبان على مرجع الخافض والتقدير من مخالف مذهب وإمامه ومذهب لإمامه ( قوله أي بمسائل الفقه ) أي بالمسائل التي هي الفقه ( قوله وقواعده الخ ) هو بدل مما قبله والمراد أنه عالم عمله يتمكن من العلم بها من اسحراح ما يرد عليه إذ لا مصور العلم عخصها

لأنها

الطق عاما فيخص بالقياس كما تقدم ( والقياس الخلق على الخلق ) وذلك كقياس العلة

على قياس الشبه ( فإن وجد في الطلق ) من كتاب أو سنة ( ما غير الأول ) أي عدم الأصل الذي يصير عن استصحابه باسم صحت الحال فواضح إنه يعمل بالطلق ( وإلا ) أي وإن لم يوجد ذلك ( فيسبب الحال ) أي عدم الأصل أي يعمل به ( ومن شرط للمعنى ) وهو المجتهد ( أن يكون طالما بالفه أصلا وفرعا خلافا ومدها ) أي بمسائل الفقه وقواعده وهروجه وما فيها من الخلاف

لنذهب إلى قول من ولا مخالفه بأن محدث قول آخر لاستلزام اتفاق من قبله عدم فهمهم إليه على فيه (وأن يكون كامل الآلة في الاجتهاد عارفا بما محتاج إليه في استنباط الأحكام من النحو واللغة ومعرفة الرجال الراويين) (٢٣) للأخبار ليأخذ برواية

للقول منهم دون المجهول  
(و تفسير الآيات الواردة  
في لأحكام والأخبار الواردة  
فيها ) ليسوا في ذلك  
في اجتهاده ولا مخالفه وما  
ذكره من قوله عارفا الخ  
من حمله أدلة الاجتهاد  
ومنها معرفة بقواعد  
الأصول وعبر ذلك (ومن  
شرط المسقى أن يكون  
من أهل التقليد مقلدا  
للمعنى في الفتاوى) فان لم يكن  
النحس من أهل التقليد  
بأن كان من أهل الاجتهاد  
فليس له أن يسمى كذا قال  
(وليس للعالم أى المجهد  
( أن مقلدا ) لمكانه من  
الاجتهاد (والقول: قول  
قول القائل بلا حجة)  
مذكرها (على هذا قول  
قول النبي صلى الله عليه  
وسلم) فيما ذكره من  
الأحكام (يسمى مقلدا  
وسمى من قال التقليد  
قول قول القائل وأنت  
لا تدري من أين قاله)  
أى لا تعلم مأخذ في ذلك  
( فان قلنا إن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يقول  
بالبأس) بأن يجتهد (فيحور  
أن يسمى قول قوله  
تقليدا) لا احتمال أن يكون  
عن اجتهاد . وإن قلنا إنه

لأنها لا تمنع سواد الأركان ( قوله من ) أى الخلاف أى من أنواله بان لا يخرج عنه ( قوله  
كامل الآلة ) للراد أن تكون آلات الاجتهاد كمكالمها حاصلة عنده ولا شرط أن يبلغ في النحو  
واللغة الدرجة العليا بل يكفي ماوعه فيها الدرجة الوسطى وهو ما محتاج إليه منها في استنباط الأحكام  
( قوله ومعرفة الرجال ) ومكنى في زمانها الرجوع إلى أهل الحدث كالإمام أحمد والبخاري ومسلم  
وعمرهم فيعمد عليهم في التعديل والجرخ ( قوله قواعد الأصول ) أى أصول الفقه وأصول الدين  
( قوله وعبر ذلك ) كمعرفة مواقع الاجماع بحيث يعرف أن ما أدى إليه اجتهاده ليس مخالفا للاجماع  
ومعرفة الناسخ والمنسوخ وأسباب البرول وشرط التواتر والصحيح والضعف ( قوله ومن شرط  
المسقى ) أى من يطلب الفهم من غيره ويسوع له العمل شيئا غيره ( قوله من أهل القلند ) بأن  
يكون من أهل الاجتهاد فدر على الترجيح أولا لكنه لم يبلغ مصف الاجتهاد ( قوله فقلد المعنى الخ )  
أى القلند المعلوم أهليه وعداله أو مطوهرها وكذا غير القلند إذا علم بالقرائن صدقه أو اعتقده  
فيما يظهر ، وحكى في جمع الخوامع قولنا عوار إتقاء القلند وإن لم يقدر على الترجيح لأنه ناول لما  
يقى به عن إمامه وإن لم يصرح بقلده منه قال الشارح في شرحه وهذا الواقع في الأعصار المتأخره  
( قوله وليس للعالم الخ ) أى يحرم عليه ذلك وإن كان فاصيا وإن كان غيره أعلم منه وإن صاق الوصف  
عن الاجتهاد فلا يصح تقليده ولا العمل للمعنى عليه لمكانه من الاجتهاد الذى هو أصل القلند  
ولا يجوز القدول عن الأصل مع إمكانه إلى بدله ( قوله قول قول القائل ) أى اعتقاده مع العمل  
به أولا ومنه قول المعنى قول المعنى والقاصى قول الشهود وقول الواحد وحرج بقوله بلا  
حجه ما إذا ذكرها للتأهل للأخذ منها وإلا فكذلك ذكرها ، والمراد بالقول الرأى والاعتقاد  
وهو محار مشهور بدخل الحدود فدخل في ذلك ما إذا اعتقدت فعل الخير من غير أن يعرف دليله  
( قوله بأن يجتهد ) تفسر للمراد من القياس وتؤيده بغير الرهان بالاجتهاد بدل القياس ( قوله  
فان قلنا الخ ) هذا هو الراجح وعليه فالصواب أنه لا يعطى فيه ترها لمص السوء عن الخطأ  
في الاجتهاد ( قوله إن هو ) أى الملبطوق له صلى الله عليه وسلم إلا وحى فهو يدل على أن جميع  
ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام انتهى من الوحى والحق أنه صلى الله عليه وسلم عهد ومعنى  
الآية حينئذ وما يصدر بطقه بالقرآن عن الهوى ما القرآن إلا وحى يوحى ( قوله بذل الوسع )  
أى الدور أى صرفه في النظر في الأدلة وقوله بواع العرض أى لأجل الوصول إليه وقوله المقصود  
صه كاشمة للعرض وقوله عن العلم بان للعرض المقصود على أن المراد بالعلم هو علم الحكم المذكور  
وقوله ليحصل له أى ليحصل ذلك العرض لذلك البادل ( قوله إن كان كامل الآلة ) وهو المجتهد  
المطلق وطاهره أن غيره من النوعين السابقين كهو في ذلك وإنما اقتصر المصنف على ذلك لأن  
كلامه فيه وعلى كل فلو أسقط قوله إن كان كامل الآلة لكان أولى اه من الحاشية ( قوله فأصاب )  
بأن وافق ما أذاه اجتهاده إليه ما هو الحكم في الواقع ( قوله أحران ) أى صبيان من التواب  
عليهما الله كمة وكمة ( قوله وإصابه ) اغترص بأن الإصابه ليست من صفة فكيف شاب عليها ؟  
وأجاب السكى بأنه قد شاب على مالمس من صفة إذا كان من آثار صفة ثم حور أن يكون  
الأحر الثاني على كونه سن سه تقتدى بها من بعده ( قوله فله أحر واحد ) ولا إنهم عليه نسب

لا يجتهد وإنما يقول عن وحى وما يطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى فلا يسمى قول قوله تقليدا لا لسماعه إلى الوحى (وأما  
الاجتهاد فهو بذل الوسع في بواع العرض) المقصود من العلم ليحصل له ( المجتهد إن كان كامل الآلة في الاجتهاد ) كما تقدم ( فان  
اجتهد في الفروع فأصاب فله أحران ) على اجتهاده وإصابته ( وإن اجتهد فيها وأخطأ فله أجر ) واحد على اجتهاده وسيأتى دليل ذلك

حطته إلا إن حصر في اجتهاده بأن لم يبذل وسعه فلا أجر وهو آثم (قوله ومنهم) أي الأصوليين كالأشعري والبلاقلاني (قوله مصيب) وعليه فالظاهر أن له أجرين (قوله الكلامية) أي النسبوية إلى الفن المسمى بالكلام (قوله أي العقائد) أي المعتنقات أي المطلوب اعتقادها (قوله الثالث) أي كون الآلهة ثلاثة : الله والمسيح ومريم بشهادة قوله «أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله» (قوله النور والظلمة) يعني أنهما قديمان عندهم وامتزجا فتولد من امتزاجهما العالم (قوله وللعاد في الآخرة) أي عود الجسم بأن بعث الله الموتى من القبور ويرد الروح إليها وفي الحديث «يعشر الناس عراة غرلا» ثم يزداد في أجسام أهل الجنة لتوفر عليهم اللذات وفي أجساد أهل النار ضلطا للمقومات ، ورد أن سن الكافر كأحد (قوله وللحدين) من الإلحاد وهو الميل عن الاستقامة (قوله وحلقه) هو بالنصب عطفا على صفاته (قوله وغير ذلك) هو بالنصب أيضا أي وفي نعمهم غير ذلك مما أثنته أصل ككون ارتكاب الكبيرة لا يزيل الإيمان فان المعتزلة نفوا ذلك وقالوا بل يزيله بمعنى أنه واسطة بين الإيمان والكفر (قوله ودليل من قال الخ) وهم الجمهور (قوله لس كل محتهد في الفروع مصيبا) بل قد وقد علم مما تقدم (قوله وأصاب) أي باجتهاده بأن أداه إلى ماهو الحكم في الواقع (قوله فله أجر واحد) ولا يبعد أن يؤجر على الحكم أيضا وعلى قصد الحكم بالحق ، وفي رواية الحاكم «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله عشرة أحرار» ولا منافاه لأن الاختلاف بالليل لا يني الكثير والجواز أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبرهما ثم بالعشرة فأخبر بها أو أن الأجرين يساويان العشرة (قوله خطأ المجتهد) أي حكم غلطه وبدأ بنق الخطأ في بيان وجه الدلالة عكس الواقع في الحديث اهتماما به فانه التثبت للمطلوب بل هو محل الراجح لا غير (قوله رواه الشيخان) أي البخاري ومسلم إلا أن هذا اللفظ ليس لفظ البخاري وإنما لفظ البخاري ما ذكره بقوله إذا اجتهد الحاكم الخ وظهر أنه لو لم يكن حاكما لا يحصل له الأحرار وليس مرادا مجتهد المراد الحاكم مثبت الحكم والمراد من قوله حكم أثبت الحكم . والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

عمد الله قد تم طبع كتاب [الورقات في أصول الفقه] للامام «عبد الملك الجويني الشافعي» وعليه شرح العلامة «جلال الدين الحلبي» وحاشية الشيخ «أحمد بن محمد الدمياطي»

فقہ شافعی میں قبل ازیں آٹھ کتابیں شرح کی گئیں تھیں۔ اور مرکز توعیہ الفقہ الاسلامی کے قیام کے بعد مرکز کے زیر اہتمام شرح ہوئے والی یہ دوسری اہم کتاب ہے۔ یہ کتاب الورقات امام الحرمین الجوینی رحمہ اللہ کی ہے اس کی شرح شیخ الاسلام مفتی الانام امام جلال الدین الحلبی نے کی اور اس پر المیر العلاء الشیخ احمد الدمیاطی نے حاشیہ لکھا۔ ایک صاحب خیر نے دو ہزار پانچ سو کی تعداد میں شرح کروا کر جامعات کے طلبہ کو مفت دینے کے لئے فرمایا۔ قارئین کتاب سے گزارش ہے کہ صاحب خیر اور ان کے والدین کو اپنی خصوصی دعاؤں میں نہ بھولیں۔ اگر اہل خیر حضرات کا ایسا ہی تعاون جاری رہے تو دیگر کتب فقہ شافعی بھی شرح ہوتی رہیں گی۔ انشاء اللہ یہ ساری کتابیں مرکز توعیہ الفقہ اپنی جانب سے جامعات کے شافعی طلبہ کو مفت روانہ کرے گا۔

(ومنهم من قال كل محتهد في المروع مصيب) بناء على أن حكم الله في حقه وحق مقلده ما أدى إليه اجتهد (ولا يجوز أن يقال كل محتهد في الأصول الكلامية) أي العقائد (مصيب لأن ذلك يؤدي إلى تصويب أهل الضلالة من النصاري) في قولهم بالتثليث (والمحوس) في قولهم بالأصلين للعالم النور والظلمة (والكفار) في سهم التوحيد وسنة الرسل والمعاد في الآخرة (والمحدثين) في معصية صفاته تعالى كالكلام وحلقه أفعال المدركونه مرئنا في الآخرة وعبر ذلك (ودليل من قال لس كل محتهد في الفروع مصيبا قوله صلى الله عليه وسلم «من اجتهد فأصاب فله أحرار ومن اجتهد وأخطأ فله أجر واحد» وجه الدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم خطا المجتهد نارة وصوته أخرى) والحديث رواه الشيخان ولفظ البخاري «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا حكم فأخطأ فله أجر» والله أعلم .



**الورقات** امام الحرمین ابوحنیفہ کی ولادت ۳۱۹ھ میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت شخصیت کے حامل اصول و کلام اور علوم اسلامیہ میں بے مثال عالم ہونے کے ساتھ شاعر و ادیب اور فصاحت و بلاغت کے شہسوار ہیں۔ سچ ہے کہ علم کبھی ضائع نہیں ہوتا۔ آپ اس کی ایک زندہ مثال اور اسکے مصداق ہیں۔ آپ کے انتقال کے وقت چار سو علماء کرام آپ کے اجلہ تلامذہ میں تھے جس میں ایک حجت الاسلام امام غزالی بھی ہیں۔ حضرت امام غزالی نے اس دنیا میں جو علمی کارنامے چھوڑے ہیں وہ کسی سے پوشیدہ نہیں۔ آپ کی ایک کتاب احیاء علوم الدین کے متعلق علمائے کرام نے فرمایا کہ اگر دنیا سے سارے علوم ختم ہو جائیں اور صرف کتاب احیاء العلوم باقی رہے تو سارے علوم پھر سے قائم ہو سکتے ہیں۔ آپ اندازہ کر سکتے ہیں کہ جب ایک امام غزالی کا یہ بے مثال علمی کارنامہ ہے تو دیگر چار سو علمائے کرام نے تبلیغ اسلام اور اشاعت دین میں کیا کیا نمایاں کام انجام دیئے ہونگے جب ہی تو آج امام الحرمین کے موجودہ سال ہجری ۱۴۱۹ھ کو ایک ہزار سال مکمل ہونے کے باوجود ان کی علمی منیاں پاشیاں سورج کی طرح روشن ہیں۔ بقول شاعر:

ہوگا کبھی فلک پہ وہ خورشید جلوہ گر کہتے ہیں آفتاب کبھی ڈوبتا نہیں

آپ کے تفصیلی حالات الورقات دروزنامہ سیاست و رہنمائے دکن میں شائع ہو چکے ہیں۔ آپ نے (۲۸) کتابیں لکھیں۔ یہ الورقات بظاہر مختصر ہے۔ لیکن اصول فقہ کا ایک سمندر ہے اسکی کئی علماء کرام نے شرح کی ہیں۔ یہ شرح امام مغلبنی کی ہے۔

**شرح الورقات** آپ کا اسم گرامی محمد بن احمد مغلبنی ہے۔ علماء شافعیہ میں نہایت مشہور بزرگ ہیں۔ آپ کی پیدائش اور وفات شہر قاہرہ (مصر) میں ہوئی۔ آپ عظیم المرتبت مفسر اور علم اصول میں بلند پایہ عالم ہیں۔ ابن عساکر نے آپ کو تقیہ زانی عرب بتایا ہے۔ اپنے بارے میں آپ فرماتے ہیں کہ میرا ذہن کسی غلطی کو قبول نہیں کرتا ہے۔ آپ کی بارعب شخصیت تھی رو رعایت کے بغیر حق بات کو واضح بیان کرتے اور ظالموں اور حکام سے حکلف کا سامنا کرتے۔ یہ حکام جب آپ کی خدمت میں آتے تو آپ ان کو اجازت نہیں دیتے تھے۔ آپ پر سب سے بڑی قضاء ت عدلیہ پیش کی گئی آپ قبول نہیں کئے تفسیر میں آپ کی مشہور کتاب تفسیر جلالین ہے جس کا نصف حصہ علامہ جلال الدین سیوطی نے مکمل کیا۔ آپ صاحب تصانیف کثیرہ ہیں۔ منجملہ ان کے کنز الراعبین، شرح منہاج فقہ شافعی (دو جلدیں) البدور الطلح فی حل جمع البوامع، شرح الورقات، انوار المصنئ، بردہ شریف کی مختصر شرح، القول المفید فی النیل السعید اور طب نبوی وغیرہ۔ آپ کی وفات ۸۶۳ھ میں ہوئی۔

**حاشیۃ دمیاطی** اسم گرامی احمد بن محمد ہے۔ شہاب الدین لقب ہے۔ البناء سے مشہور ہیں۔ دمیاطی شہر دمیاط کی طرف نسبت ہے۔ فن قرأت کے ماہر عالم ہیں۔ نقشبندی بزرگوں میں سے ہیں۔ دمیاط شہر میں آپ کی ولادت ہوئی اور وہیں آپ کی نفوس نما ہوئی۔ قاہرہ (مصر) حجاز اور یمن کے علماء کرام سے آپ نے علم حاصل کیا اور مکہ مکرمہ میں مفتی رہے۔ آپ صاحب تصانیف ہیں۔ آپ کی کتابوں میں اتحاف فضلاء البشر بالقرات الاربعۃ عشر، اختصار سیرت حلبیہ اور شرح الورقات پر حاشیہ لکھا اور کئی کتابیں لکھی۔ ۱۱۱۶ھ میں حج کے لئے تشریف لے گئے تھے کہ مدینہ منورہ میں آپ کا انتقال ہوا اور جنت البقیع میں تدفین عمل میں آئی۔

**نفوت** اردو کی چوتھی جماعت کے طلبہ کے لئے طریقہ نماز شافعی اور پانچویں جماعت کے لئے رسالہ فقہ شافعی اور عربی کی ابتدائی جماعت کے لئے فقہ میں سفینۃ النجاہ اور اصول فقہ میں الورقات و شرح الورقات اور مولوی کے لئے الدر الثمین تالیف شیخ سالم باحطاب علیہ الرحمۃ یہ ساری کتابیں مفت روانہ کی جائیگی۔ بشرطیکہ مدارس و جامعات اپنا مطبوعہ مراسلہ پتہ ذیل پر روانہ کریں۔

الناشر - عزان بن عبود جابری مکان نمبر 280-11-18 بکس - حیدرآباد ۵۰۵۔ اے پی (انڈیا)

یوزع مجاناً۔ للمدارس والجامعات الإسلامیة التي تهتم باللغة العربیة

